

Distr.: General
10 September 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا؛ ومارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ بالإضافة إلى البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، وكينيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج (بالنيابة عن أيرلندا والنرويج)، والنرويج، والنيجر، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، في إطار جلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط (سوريا)"، التي عقدت يوم الأربعاء 26 أيار/مايو 2021. كما أدلى ببيانات ممثلو كل من جمهورية إيران الإسلامية، والجمهورية العربية السورية، وتركيا.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي أتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دجانغ جون
رئيس مجلس الأمن



إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، غير بيدرسن

اسمحوا لي أن أبدأ بتسليط الضوء على الحالة الخطيرة للسوريين العاديين. إن من المفارقات المفجعة أن يكون هذا الوقت الذي يسوده هدوء نسبي بالمقارنة مع سنوات النزاع السابقة، هو أيضا فترة معاناة إنسانية هائلة ومنتزاة للشعب السوري. إنه وقت عوز اقتصادي، وجائحة، ونزوح، واعتقال، واختطاف – كل ذلك يحدث بينما يتواصل النزاع العنيف، والإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان. هذه هي المسائل التي تسبب اليوم أعمق القلق للسوريين، والتي تتطلب اهتمامنا، والتي يجب أن تعالجها عملية سياسية.

إن الحالة العسكرية هادئة نسبيا في بعض المناطق، بحكم أن خطوط المواجهة قد جُمِدَت، وأن الوساطة الروسية تساعد على تهدئة القتال في القامشلي. لكن هناك دلائل متكررة عديدة على احتدام النزاع:

- اندلاع عمليات قصف متبادل، وشن ثلاث هجمات جوية في الشمال الشرقي
- شن غارة عبر خطوط النزاع على الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة السورية
- المزيد من أعمال القصف في غفرين وعين عيسى ومحيطيهما
- اضطراب وتوتر الجنوب الغربي أكثر من أي وقت مضى
- المزيد من الغارات الجوية المنسوبة لإسرائيل في القنيطرة واللاذقية وحماة
- تقارير عن إطلاق صواريخ من جنوب سوريا تجاه الجولان السوري الذي تحتله إسرائيل
- المزيد من الهجمات التي تشنها جماعات إرهابية مدرجة على قوائم مجلس الأمن، ومن بينها عمليات أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليته عنها

ولم تشهد الحالة الاقتصادية لمعظم السوريين تحسنا يذكر. ولقد استقرت قيمة الليرة السورية إلى حد ما، لعوامل منها التدابير الجديدة التي اتخذتها الحكومة السورية. لكن أسعار السلع الأساسية وتكاليف النقل تتجاوز بشكل متزايد قدرة معظم السوريين. وما زالت الخدمات الأساسية مثل الماء، والكهرباء، والصحة تعاني من القصور في مناطق كثيرة.

باختصار، نحن نرى نفس المعاناة ونفس نمط الأحداث والديناميات شهرا بعد شهر – وهو نمط أخشى أن يدفع السوريين دفعا بطيئا نحو هاوية أشد عمقا.

وتظل الحلول بدورها كما هي دون تغيير. فالمطلوب هو حل سياسي يقوده ويمسك بزمامه السوريون، وتيسره الأمم المتحدة، وتسانده دبلوماسية دولية بناءة. وهناك عدة أمور علينا أن نعمل عليها:

- فعلينا التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار على صعيد البلد بأسره، يستند إلى الهدوء الراهن الذي تحقق عن طريق ترتيبات وتجاهات دولية بين الأطراف الفاعلة الدولية الرئيسية.
- ومن المهم مكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن، من خلال نهج فعال وتعاوني، تشارك فيه جميع الأطراف الفاعلة المعنية، ويلتزم بمبادئ القانون الدولي، ويولي الأولوية لحماية المدنيين.

- إن الحالة الإنسانية مروعة ويجب أن تُعالج على نحو عاجل. وأنا واثق من أن وكيل الأمين العام لوكوك سيتناول باستفاضة في مداخلة تلك الحالة- التي تشمل مظاهرها الارتقاع الحاد في الإصابات بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في بعض المناطق، وانقطاع المياه وتقييدها، وانخفاض مستويات المياه في الفرات، مما يؤثر على ملايين السوريين. واسمحوا لي أن أشدد أيضا، كما سيفعل هو، على الأهمية الأساسية للتمكن بشكل كامل ومستمر من إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع أجزاء سوريا، عن طريق شحنات مكثفة تنقل عبر خطوط النزاع وعبر الحدود. وكما أخبر الأمين العام الجمعية العامة فإن استجابة كبيرة عبر الحدود لمدة 12 شهرا إضافيا تظل أساسية لإنقاذ الأرواح. وأنا أناشد أعضاء المجلس التركيز على التوصل إلى توافق في الآراء تحقيقا لهذه الهدف.
- ومن المهم درء وتخفيف أي آثار إنسانية للجزءات يمكن أن تقام محنة السوريين العاديين، ومنها مثلا المبالغة في الامتثال للجزاءات - وهو أمر يتعين معالجته.
- ومن المسائل الأساسية التي يجب إيلاؤها الأولوية إزالة العوائق التي تعترض إحراز تقدم بشأن المعتقلين والمختطفين والمفقودين، ويشمل ذلك الإفراج من جانب واحد والعمل الجاد بشأن المفقودين، وذلك على نطاق يتناسب مع حجم هذه المسألة المأساوية. وقد تواصلت مع الحكومة السورية مؤخرا، ملتصقا بمعلومات عن المرسوم الرئاسي الأخير الصادر في 2 أيار/مايو، ومقترحا عدة خطوات ملموسة يمكن اتخاذها بشأن جوانب مختلفة لهذا الملف الحاسم الأهمية. وسنواصل مناقشة هذا الأمر.
- ويتعين اتخاذ خطوات بمقدورها أن تهيئ بيئة آمنة وهادئة ومحايدة داخل سوريا.
- ومطلوب تهيئة بيئة مواتية تساعد اللاجئين والمشردين داخليا على العودة إلى ديارهم بصورة آمنة وطوعية وكريمة.
- ويجب أن نواصل السعي إلى إشراك المرأة السورية بطريقة مجدية في العملية السياسية.
- ويجب أيضا أن نيسر مشاركة طائفة أوسع نطاقا من السوريين، تشمل المجتمع المدني، في العملية.
- ومن الجوهري ممارسة دبلوماسية دولية بناءة وشاملة بشأن سوريا، تجمع على نفس المائدة كل أصحاب المصلحة الرئيسيين القادرين، بفضل نفوذهم وسلطتهم، على تعزيز التقدم صوب السلام في سوريا.
- ويمكن أن يساعد هذا على بلورة نهج تدريجي يتيح لأصحاب المصلحة الدوليين، وكذلك للأطراف السورية، التغلب على ريبهم من خلال طرح وإقرار حزم دقيقة وواقعية من الخطوات المشتركة والمتبادلة الواجب اتخاذها، والتي يتم تنفيذها والتحقق منها بصورة متوازنة.
- وهذه كلها عناصر معروفة جيدا ومن شأنها، إن تحققت، أن تساعد على تنفيذ ولايتي، المبينة في قرار مجلس الأمن 2254 (2015).
- وتعد اللجنة الدستورية التي يقودها ويملك زمامها السوريون، وتيسرها الأمم المتحدة، عنصرا هاما من عملية أوسع نطاقا. وسأواصل تيسير الجهود الرامية إلى عقد دورة سادسة للهيئة المصغرة للجنة. ويتعين

التحضير بعناية لهذه الدورة، استنادا إلى تأكيدات بأنها ستحترم وتُطبق اختصاصاتها، وقواعد نظامها الداخلي الأساسية. ويتعين عليها أن تستعيد وتبني شيئا من الثقة والاطمئنان، وتحقق نتائج وتحرز تقدما مستمرا بشأن ولاية اللجنة في أن تعد وتصوغ إصلاحا دستوريا يطرح للموافقة الشعبية.

وقد أبدى الرئيس المشارك المعين من هيئة التفاوض السورية قبوله، في 28 نيسان/أبريل، لاقتراحي الرامي إلى التقريب والتوفيق بين المواقف الذي طرحته في 15 نيسان/أبريل. وأرسل الرئيس المشارك المعين من الحكومة السورية رده الرسمي في 5 أيار/مايو. وسيسافر نائب المبعوث الخاص، مطر، إلى دمشق خلال الأيام المقبلة للتوصل إلى فهم واضح بشأن اقتراحي التوفيق. وسنُطرح، بطبيعة الحال، قائمة التلث الأوسط على هذا الفهم حالما نتوصل إليه. وتظل الأمم المتحدة مستعدة لعقد دورة أخرى في جنيف بمجرد توافر فهم واضح.

ومن شأن العملية السياسية لحل النزاع أن تشمل، كما نص القرار 2254 (2015)، انتخابات حرة ونزيهة تُجرى وفقا لدستور جديد، وتدار تحت إشراف الأمم المتحدة بأعلى معايير دولية للشفافية والمساءلة، ويحق لجميع السوريين، بمن فيهم الذين يعيشون في المهجر، المشاركة فيها.

ونحن نأخذ علما بأن انتخابات رئاسية تُجرى اليوم في ظل الدستور الحالي. وهذه الانتخابات ليست، كما أشرنا سابقا، جزءا من العملية السياسية التي دعا إليها قرار مجلس الأمن 2254 (2015). والأمم المتحدة لا تشارك في هذه الانتخابات، وليست لديها ولاية للمشاركة فيها. وتواصل الأمم المتحدة تأكيد أهمية الحل السياسي للتفاوضي في سوريا لتنفيذ القرار 2254 (2015). ويظل هذا هو المسار المستدام الوحيد لإنهاء النزاع ووضع حد لمعاناة الشعب السوري.

ومما يدعو للأسف أنه، بالرغم من بذلنا قصارى جهدنا، فلم يتحقق هذا الشهر تقدم يذكر، بل ولم يتحقق أي تقدم مطلقا، في المضي قدما بالأبعاد المختلفة للقرار 2254 (2015).

إن الخطوط العريضة للحل السياسي للنزاع مفهومة جيدا من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومع ذلك لا يرغب أي منهم في اتخاذ الخطوة الأولى. وإذا ما استمرينا على هذا المنوال، وظلت الأطراف أكثر انغماسا في إدارة النزاع عنها في حل النزاع، أخشى أن تصير سوريا نزاعا مزمنًا آخر، يستمر لأجيال.

وكما أظهرت الأسابيع الماضية، تميل النزاعات غير المحسومة لأن تتعجر بطرق لا نستطيع التنبؤ بها. إن الفترة الحالية تتيح لنا فرصة ينطوي عدم اغتنامها على مخاطر كبرى. فبالرغم من الكوارث الكثيرة التي يواجهها السوريون، يسود على الأرض هدوء أكبر نسبيا مما كان عليه الحال في السنوات السابقة. وهناك إحساس مشترك بأن ما من أحد بوسعه أن يملئ نتيجة النزاع. وهناك مصالح مشتركة في مجالات رئيسية كثيرة.

إن سوريا تحتاج إلى اهتمام جاد كي يتسنى لنا أن نبني على هذه الدينامية. وسأواصل جهودي لإعادة اللجنة الدستورية إلى مسارها الصحيح، وسأواصل إلى جانب ذلك سلسلة من المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين للنظر في سبل لتضييق نطاق الخلافات بينهم، وخاصة بشأن شكل جديد من الدبلوماسية الدولية البناءة، وبشأن نهج تدريجي. وكما أخبرتكم الشهر الماضي، أعتقد أن المزيد والمزيد من الأطراف الفاعلة تتقبل هذه الفكرة وتريد أن ترى إن كان يمكن وضعها موضع التنفيذ. وأنا مقتنع بأن ذلك ممكن.

وفي هذه الأثناء، نواصل الاستفاة من تواصلنا مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية بعد الاجتماع الذي عقده في جنيف في الفترة من 26 إلى 29 نيسان/أبريل.

وسنواصل أيضا التشاور مع أوسع طائفة من الأصوات والمجتمعات والجماعات والأطراف من جميع مناطق البلاد. ففي خلال الشهر الماضي فقط، أجرينا مشاورات مع نحو 200 من ممثلي المجتمع المدني السوري من خلال غرفة دعم المجتمع المدني. ويظل محاورونا أوفياء لمطالبهم بإنهاء الصراع ووضع حد لمعااة الشعب السوري.

وإني أعول على دعم هذا المجلس. وأظل منفتحا لتلقي نصحكم. وآمل أن تؤدي جهودنا المشتركة إلى تسوية سياسية دائمة لسوريا تلي التطلعات المشروعة لشعبها وتستعيد بشكل كامل سيادتها ووحدها واستقلالها وسلامة أراضيها وفقا للقرار 2254 (2015).

المرفق الثاني

إحاطة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكونك

استكمالاً لما قاله غير بيدرسن، المبعوث الخاص إلى سوريا، للمجلس توأ، سأعطي اليوم أربع نقاط: أولاً، أهم حالات نقص المياه في الشمال الشرقي؛ وثانياً، مرة أخرى، الأزمة الاقتصادية المستمرة، التي بدأ السيد بيدرسن في وصفها؛ وثالثاً، حماية المدنيين؛ ورابعاً، إيصال المساعدات الإنسانية.

واسمحوا لي أن أبدأ بحالة المياه. إننا لم نغط هذه المسألة بالتفصيل في إحاطاتي السابقة للمجلس، لكن هناك عدداً من المشاكل التي تؤثر الآن على الحالة الإنسانية، ورأيت أننا ينبغي أن نلفت إليها نظر أعضاء المجلس.

إن مستويات المياه في نهر الفرات، التي ما برحت تتخفض منذ كانون الثاني/يناير، قد وصلت هذا الشهر إلى نقطة حرجة.

فسد تشرين الواقع في شمال شرق محافظة حلب أخذ يتلقى نحو 180م³ من المياه في الثانية. وهذا أقل من نصف الحد الأدنى المطلوب لمواصلة تشغيل السد. وأدى انخفاض مستوى تدفق المياه إلى إغلاق السد جزئياً، مما سبب انقطاعات في الكهرباء في كل أنحاء شمال شرق سوريا.

وجرت الاستعانة بسد الطبقة، الذي يقع في اتجاه مصب النهر، كاحتياطي طوارئ، لكن مستويات المياه فيه قد استنفدت الآن بنسبة 80 في المائة.

وحذر المهندسون العاملون في سد تشرين الأسبوع الماضي من احتمال إغلاق السد تماماً، إن لم ترتفع مستويات المياه.

ويعتمد نحو 5,5 ملايين نسمة في سوريا على نهر الفرات وروافده في الحصول على مياه الشرب. وهناك نحو 200 محطة مياه تضخ المياه وتعالجها وتنقلها لهؤلاء الناس. ولا تستطيع هذه المحطات أن تعمل دون الكهرباء التي يزودها بها سدا تشرين والطبقة.

وبالإضافة إلى محطات ضخ المياه، سيفقد نحو 3 ملايين نسمة إمداداتهم من الكهرباء إن أغلق السدان، وسيحدث الأمر نفسه للمستشفيات وغيرها من مرافق البنية التحتية الحيوية في كل أنحاء الشمال الشرقي.

ومن شأن الإغلاق التام لسد تشرين أن يسبب فيضانا داخليا وضررا طويلا الأجل. كما ستكون لذلك حتما آثار غير مباشرة واسعة النطاق على الإنتاج الزراعي والصحة العامة.

وتوقعات المحاصيل لهذا العام تعد منخفضة بالفعل، لأن سوريا تعاني من آثار الجفاف. وانخفاض الأمطار عن متوسط هطولها في الشمال الشرقي جعل حقول القمح والشعير تعتمد على الري، الذي يعاني هو الآخر من نقص المياه.

لقد كان الشمال الشرقي يوفر لسوريا من قبل 70 في المائة من إنتاجها من القمح والشعير. وإذا جاءت محاصيل هذا العام منخفضة، فإن انعدام الأمن الغذائي - الذي وصل بالفعل، كما نعرفون، إلى مستويات مرتفعة تاريخيا - سيتفاقم بقدر أكبر.

ويتطلب تجنب إغلاق سدي تشرين والطبقة أن يصل إليه ما لا يقل عن 500م³ من المياه في الثانية.

غير أن تركيا تعاني هي نفسها من نقص المياه. وعليه، فإننا نحث كل المعنيين على إيجاد حل يعالج على نحو مستدام احتياجات جميع من يعتمدون على نهر الفرات في المنطقة. وأفادت بعض التقارير أن كمية المياه التي أطلقت، في الأيام القليلة الماضية، في اتجاه مصب النهر قد زادت. وأعتقد أن ذلك يثبت أنه يمكن بالفعل إيجاد حل لهذه المجموعة من المشاكل.

وفي محطة مياه علوك، التي أطلعنا المجلس مرارا على حالتها، والتي تعمل أيضا بالكهرباء المستمدة من سد تشرين، يظل ضخ المياه محدودا. ولا تكفي مستويات المياه للوصول إلى معظم السكان الذين تخدمهم المحطة في الأحوال العادية، بمن فيهم كل سكان مدينة الحسكة ومخيم الهول.

وفي 23 أيار/مايو، سُمح لفرق تقنية بالدخول إلى المحطة لمرة واحدة لإصلاح تسرب مياه في خط الأنابيب، ولكن ما زال لا يسمح لها بعد بالوصول بشكل منتظم ومستمر إلى المحطة.

ونقطتي التالية تتعلق بالأثر الإنساني للأزمة الاقتصادية.

ما زالت قيمة الدولار تزيد على 3 000 ليرة سورية، وكان ذلك من بين العوامل التي جعلت أسعار المواد الغذائية تبقى عند مستويات مرتفعة من الناحية التاريخية.

وتقول أسرتان معيشيتان من كل خمس أسر - أي أكثر من 40 في المائة منها - إنهما لا تحصلان على طعام كاف، أو على طعام مغذ بشكل كاف.

وقالت نحو نصف الأسر السورية التي شملتها دراسة استقصائية أجريت في نيسان/أبريل إن الكبار يتناولون كميات أقل من الطعام، كي يتسنى إطعام أطفال الأسرة.

ولا يزال نقص الوقود مستمرا أيضا في كل أنحاء سوريا. وقد اندلعت في الحسكة احتجاجات ضد زيادة أسعار الوقود وغاز الطهي التي أعلنتها الأسبوع الماضي سلطة الأمر الواقع القائمة في الشمال الشرقي، وقوبلت هذه الاحتجاجات بقوة مفرطة مما أدى إلى وفاة ما لا يقل عن خمسة مدنيين، من بينهم طفل. وقد أُلغي قرار رفع الأسعار في وقت لاحق.

ونقطتي التالية تتعلق بالحماية.

تعرض مستشفى الأتارب الجراحي لقصف بالمدفعية في 21 آذار/مارس، كما أطلعنا المجلس في إحاطة سابقة، وما زال المستشفى معطلا عن العمل إلى حد كبير، حتى وإن كان موظفوه قد عادوا للعمل به.

وقبل الهجوم، كان المستشفى يضطلع بأكثر من 200 استشارة وإجراء طبي في اليوم. وانخفض هذا العدد إلى نحو 50. فالمرضى الذين يسعهم أن يقصدوا المستشفى يخشون من وقوع هجوم آخر، ولذا يترددون في الذهاب إليه.

وهذا أحد الانعكاسات الطويلة الأجل للهجمات على مرافق الرعاية الصحية. فتلك الهجمات تغرس الخوف في نفوس السكان المدنيين، مما لا يشجعهم على التماس خدمات الرعاية الصحية، بالرغم من أن كثيرين هم في حاجة ماسة إليها.

وكما يقول الأمين العام في أحدث تقرير له فإن الهجمات الموجهة ضد أهداف مدنية مثل المستشفيات يجب أن تخضع للتحقيق. ولا بد أن ينتهي الإفلات من العقاب.

وتتواصل المشاكل الأمنية في الهول. فقد أفادت تقارير بوقوع ست عمليات قتل منذ نيسان/أبريل، و 46 عملية قتل منذ كانون الثاني/يناير. ويغادر المخيم بعض المواطنين السوريين وغير السوريين. ومنذ حزيران/يونيه 2019، غادر المخيم أكثر من 10 000 شخص.

لكن يظل فيه ما يربو على 60 000 شخص، وهؤلاء يعيشون في ظروف غير مقبولة.

وهذه مسألة ما برحتُ أطلع المجلس عليها كل شهر تقريبا منذ عدة سنوات. يقال لي دوما إن الحالة بالغة التعقيد والصعوبة. لكن الحقيقة هي أن من يملكون حل المشكلة قد قرروا ببساطة ألا يفعلوا.

ولذا اسمحوا لي أن أذكّر المجلس مرة أخرى بأن هذا مخيم للأطفال. ومعظم من فيه تقل أعمارهم عن 12 عاما. ونحو 14 000 شخص من قاطنيه نقل أعمارهم عن 5 أعوام - أي أنهم رضع وأطفال صغار. وهؤلاء يستحقون مستقبلا.

ونقطة التالية تتعلق بوصول الإمدادات الإنسانية.

إن الأمم المتحدة لم تتمكن من إيصال المعونة إلى الركبان منذ أيلول/سبتمبر 2019، ولم تتمكن كذلك من إجراء تقديرات. والتقارير التي تتجح في الوصول إلينا من المخيم ترسم صورة قاتمة لمدى انتشار سوء التغذية والأمراض، ولخلو المخيم من أي خدمات تقريبا عدا المياه.

وتتواصل الجهود من أجل تيسير مغادرة الراغبين في الرحيل للذهاب إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وإيجاد حلول بديلة للراغبين في البقاء، إلى جانب مواصلة السعي إلى إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك عمليات التلقيح. وسيكون من الجيد أن نرى، أخيرا وبعد هذا الوقت الطويل، أن تلك الجهود الرامية إلى إيصال المساعدات قد كللت بالنجاح.

ويظل شمال شرق سوريا مفتقرا إلى اللوازم الصحية الأساسية، بما فيها اللوازم الضرورية للوقاية من العدوى بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وإجراء اختبارات التحقق منها، وعلاج المصابين بها.

إن الفيروس يتفشى مرة أخرى. فقد زاد عدد الحالات المؤكد إصابتها بنسبة 57 في المائة في الشهر الماضي، وما لبثت نسبة الوفيات المسجلة الناجمة عن كوفيد-19 أن ارتفعت بنحو 50 في المائة.

وفي أجزاء أخرى من سوريا، تعني قلة الاختبارات المنفذة أننا لا نسجل على الأرجح إلا جزءا ضئيلا من العدد الحقيقي للإصابات.

وكانت المنظمات غير الحكومية التي تعمل في الشمال الشرقي واضحة في تقييمها الذي أشار إلى أن فقدان الأمم المتحدة للإذن بعبور الحدود في اليعربية قد ترك المنطقة مفتقرة بشدة إلى الخدمات الصحية. وقد ووفرت منظمة الصحة العالمية دفعة أولى للقاحات، من مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (كوفاكس)، ونقلتها جوا من دمشق إلى القامشلي هذا الشهر. ومن المنتظر أن تغطي هذه الدفعة 9 000 عامل صحي. وقد بدأ التلقيح في وقت سابق من هذا الأسبوع.

ولكن هذه بطبيعة الحال نقطة في محيط. فعمليات التلقيح يتعين زيادتها بشكل جوهري في كل أنحاء البلد كي يتسنى لسوريا أن تتغلب على الفيروس.

ونقطة الأخرى تتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سوريا.

إن الإذن الصادر عن مجلس الأمن بالسماح للأمم المتحدة بأن تقدم المساعدة عبر الحدود إلى الشمال الغربي ينقضي أجله بعد أكثر قليلا من ستة أسابيع. ومن شأن عدم تمديد هذا الإذن أن ينهاي فورا الإيصال المباشر للمساعدات عبر الحدود من قبل الأمم المتحدة.

ويعني هذا أن إيصال المساعدات الغذائية إلى 1,4 مليون نسمة كل شهر، وملايين العلاجات الطبية، والمساعدات التغذوية لعشرات الآلاف من الأطفال والأمهات، واللوازم التعليمية لعشرات الآلاف من الطلاب - كل هذه الأشياء ستتوقف.

وسيتوقف أيضا دعم حاسم آخر تقدمه الأمم المتحدة في مجالات المياه والصرف الصحي، والصحة، وإدارة المخيمات، وستتوقف كذلك قدرة الأمم المتحدة على أن تُوجّه إلى الشركاء المحليين على الأرض نحو 300 مليون دولار للتمويل السنوي للعمليات.

كما أن آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة، التي تتحقق من الطابع الإنساني لكل المساعدات التي تسلمها الأمم المتحدة، ستتوقف عن العمل. وستكون النتيجة أن ما ينفذ من عمليات سيكون أصغر نطاقا وأكثر تجزؤا وتقوم به أطراف غير الأمم المتحدة، وأنه سيكون أقل شفافية وأقل خضوعا للمساءلة.

وكما يعلم السيد تشانغ جون، فإنني أسأل بانتظام عن حالة المساعدات التي تقدم عبر الحدود إلى الشمال الغربي.

والمجلس يعرف أننا ما برحنا نسعى منذ عدة شهور إلى إيجاد ترتيب بشأن البعثات المعنية بإيصال المساعدات عبر خطوط النزاع يمكن أن تتفق عليه كل الأطراف. والمشاورات تتواصل، ويحدوني الآن أمل أكبر في أن يتسنى التوصل إلى اتفاق، على الأقل بالنسبة لمجموعة أولية من القوافل.

وريثما يتحقق ذلك، تقصد الشمال الشرقي كل شهر 1 000 شاحنة معبأة بالمعونات عن طريق معبر باب الهوى. وهذا هام، ولكنه غير كاف إلى حد بعيد.

وكما قلت من قبل، نستطيع، بمزيد من الأموال وبمزيد من التنقلات المأذون بها عبر الحدود، أن نوفر مزيدا من العون. ويظل هذا صحيحا بالنسبة للشمال الغربي، كشأنه بالنسبة للشمال الشرقي.

في العام الماضي، استبقنا انقضاء مفعول القرار وناشدنا بقوة أن يتخذ قرار مبكر للحد من الغموض الذي تضطر الوكالات لأن تعمل في ظله. واليوم وجه السيد بيدرسن إلى المجلس مرة أخرى نداء يتعلق بولايته.

وفي ضوء عدم البت في الأمر ونحن نقرب من انقضاء مفعول القرار، علينا أن نستعد، كما فعلنا تماما في العام الماضي، لسيناريو أسوأ الحالات، وها هي الوكالات قد بدأت في تخزين الإمدادات على الجانب السوري من الحدود للاستعانة بها في حال توقف إمكانية العبور.

ونحن نخطط أيضا لزيادة عدد الشاحنات التي ستعبر الشهر المقبل من خلال باب الهوى إلى ما يتراوح بين 100 و 200 شاحنة، من أجل المعاونة على تخزين المساعدات على ذلك الجانب.

لكن اسمحوا لي أن أكون واضحا في أن التخزين لا يمكن أن يوفر سوى احتياطي محدود للغاية وقصير الأجل. وبسبب انخفاض مستوى تمويل العمليات هذا العام، فإن هذا الاحتياطي سيكون أصغر كثيرا عنه في العام الماضي.

وعليه، أكرر مرة أخرى أننا نريد أن نرى، كما قال الأمين العام، وكما أخبر السيد بيدرسن المجلس تواء، وكما ذكرت مرارا، مزيدا من المساعدات تنقل عبر خطوط النزاع وعبر الحدود على حد سواء. والعملية المنفذة عبر الحدود - التي تعد شريان حياة بالنسبة لأكثر من 3 ملايين نسمة - لا يمكن الاستعاضة عنها. ونحن نتطلع إلى المجلس لضمان ألا يُقطع شريان الحياة هذا.

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، دجانغ جون

[الأصل: بالصينية]

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتهما. إن الأزمة في سوريا قد استطلت لعقد من الزمان، ولا تزال الحالة الأمنية والإنسانية تدعو إلى القلق. وينبغي للأمم المتحدة، ولمجلس الأمن بوجه خاص، أن يشجعا بقوة على الإنهاء المبكر للأزمة السورية، وأن يخففا من معاناة الشعب السوري.

ويجب أن نبذل قصارى الجهد للدفع في اتجاه الحل السياسي للمسألة السورية. وتؤيد الصين الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن من أجل التشجيع على تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، وتدعو كل الأطراف في سوريا إلى الحفاظ على التواصل مع المبعوث الخاص، والنهوض بعمل اللجنة الدستورية استنادا إلى التوافق الحالي في الآراء. ويجب أن يظل عمل اللجنة الدستورية مستقلا وبعيدا عن أي تدخل خارجي. ويجب اتخاذ خطوات لضمان أن تكون العملية السياسية في سوريا عملية يقودها ويملك زمامها السوريون. وتحيط الصين علما بالأنشطة المتعلقة بإجراء انتخابات عامة في سوريا، وتدعو المجتمع الدولي إلى احترام السيادة السورية والاختيارات التي يقوم بها الشعب السوري.

ويجب أن نستمر في تحسين الحالة الأمنية في سوريا. وفي الفترة الماضية، كانت الحالة الأمنية في الجزأين الشمالي الغربي والشمالي الشرقي من البلد مضطربة على نحو متزايد، بحكم حدوث هجمات إرهابية متكررة، واشتباكات بين الجماعات المسلحة، وتوترات توججها الأنشطة العسكرية الأجنبية والهجمات الصاروخية على سوريا. والصين تدعو كل الأطراف المعنية إلى أن تظهر احتراما جديا لسيادة سوريا وسلامتها الإقليمية، وأن تكف بشكل صارم عن العدوان على الأراضي السورية واحتلالها وشن الهجمات عليها. إن كثيرا من أعضاء المجلس يشعرون بالقلق إزاء الأنشطة الإرهابية والمخاطر الناجمة عن آثارها غير المباشرة في سوريا. وينبغي أن يتكاتف المجتمع الدولي، وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، لمكافحة قوى الإرهاب داخل سوريا.

ويتعين علينا أن نعالج التحديات الاقتصادية والإنسانية والتعميرية في سوريا بطريقة شاملة. إن سوريا تواجه تحديات متعددة مثل الجائحة، والأمن الغذائي، وانخفاض قيمة العملة، ونقص النفط، وتداعي البنية التحتية. وفي الآونة الأخيرة، انخفض حجم المياه في نهر الفرات، وتعطل تشغيل محطة مياه علوك، وتعذر توفير الإمدادات المحلية من المياه، والطاقة، ومياه الري الزراعي. والصين تدعو الأمم المتحدة إلى زيادة مساعداتها من المواد الغذائية واللقاحات واللوازم الطبية التي تقدمها إلى سوريا، وتحث كل أطراف النزاع على حماية المدنيين، والكف عن التدخل في المرافق المدنية. ونظرا لتأثير الجزاءات الانفرادية، لا يتسنى تحويل أموال المعونة إلى سوريا، مما يجعل من الصعب للغاية إصلاح وإعادة بناء مرافق البنية التحتية مثل المدارس، والمستشفيات، ومحطات الكهرباء، بل ويتعذر حتى شراء أبسط المكونات والمعدات: وما يسمى بالإغفاء للأغراض الإنسانية لا يوجد إلا بالاسم فقط. إن التشدد، من ناحية، بشعارات إنسانية، والقيام في الوقت نفسه بتسييس المسائل الإنسانية وفرض جزاءات انفرادية، ليس نفاقا فحسب، بل يجعل أيضا من المستحيل التخفيف من وطأة الحالة الإنسانية في سوريا بشكل جوهري. بل يمكن حتى القول إن الجزاءات

الانفرادية قد أصبحت عقبة تعترض إعادة إعمار سوريا. وكما يتسنى إعادة تشغيل مرافق البنية التحتية والسماح للشعب السوري بأن يتمتع بالخدمات الأساسية، يجب أن ترفع على الفور الجزاءات الانفرادية.

ويتعين علينا ضمان أن تكون عمليات الإغاثة الإنسانية شفافة وغير ميسرة من كل جوانبها. ويجب أن تخضع الإمدادات الإنسانية التي تنقلها الأمم المتحدة عبر الحدود إلى سوريا من خارج البلد للرصد والتفتيش بشكل صارم، لمنع دخول سلع لا تندرج ضمن المعونة الإنسانية. وينبغي احترام سيادة سوريا وسلامة أراضيها، وينبغي الاستعانة بدور الحكومة السورية. وينبغي أن تولي الأمم المتحدة الأولوية لضمان توفير الإغاثة الإنسانية عبر خطوط النزاع، وأن تشجع بشكل نشط القضاء على العداوات وبناء الثقة بين الأطراف المعنية، والبحث عن حلول عملية لإيصال المساعدات عبر خطوط النزاع من خلال أعمال مشتركة بين جمعيات الهلال الأحمر، وفتح طرق نقل من دمشق إلى شمال غرب سوريا. وقد أخبرنا وكيل الأمين العام لوكوك توا أن جهودا تبذل في هذا الصدد، ومن المفهوم أن الوكالات الإنسانية المختصة تستكشف أيضا هذه الإمكانيات على نحو نشط. ونحن نعتقد أن برنامج إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع يمكن تنفيذه من خلال جهودنا المشتركة. وينبغي أن تركز المساعدة التي تقدم إلى سوريا على مبادئ الإنسانية، والحياد، والنزاهة، والاستقلال، وألا تكون مرتبطة بشروط سياسية.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن مستقبل سوريا يكمن في أيدي الشعب السوري نفسه. ويحدو الصين أمل صادق في أنه سينتشل نفسه من مستنقع الحرب، ويسترجع السلام والهدوء في وقت مبكر، والصين مستعدة لأن تواصل أداء دور بناء في هذا المسعى.

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما.

إن الحالة الإنسانية المتدهورة تذكرنا بأن النزاع في سوريا لم ينته بأي حال. ومن المهم معالجة عمليات إيصال المعونات عبر خطوط النزاع. ولكن يتعين علينا، إلى أن يتم إنشاء ممرات منتظمة لإيصال المعونات، أن نعيد النظر في قراراتنا السابقة. ففي ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، يعد قيامنا، في تموز/يوليه، بالتوسع في إيصال المعونات عبر الحدود هو النهج المسؤول الوحيد لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة.

وتدعو إستونيا إلى إعادة الإذن باستخدام معبر باب الهوى لمدة عام واحد وإعادة فتح معبري باب السلام في إدلب واليعربية في الشمال الشرقي للفترة نفسها.

ويجب أن تستند الاستجابة الإنسانية المستدامة إلى إتاحة إيصال المساعدات إلى جميع أجزاء سوريا. ويتعين علينا أن نضمن توافر اللقاحات ضد مرض كوفيد-19 لجميع الناس في سوريا. وأُعربُ عن تقديري لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للجهود المتواصلة التي يبذلها على الأرض في سوريا، حيث يساعد، من خلال الشركاء، أكثر من 2,4 مليون نسمة كل شهر.

وإذا نظرنا إلى الحالة السياسية، نجد أن التحديات ما زالت قائمة. إن الانتخابات الرئاسية السورية التي تجرى هذا الأسبوع لا تتفق مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015). وعند النظر إلى مستقبل سوريا، يجب أن تُراعى المطالب المشروعة للمعارضة السورية. ومما يؤسف له أن محادثات اللجنة الدستورية لم تسفر أيضا عن نتائج حقيقية.

وإستونيا تشجع المبعوث الخاص على أن يركز مزيدا من الجهود على مسألة المعتقلين والمفقودين. ويمكن أن يشكل هذا تدبيرا لبناء الثقة بغية بث روح الثقة بين الأطراف السورية.

وأكرر نداء إستونيا والاتحاد الأوروبي الداعي إلى ضرورة إنشاء آلية دولية لتحديد مكان المفقودين أو رفاتهم. ولا بد من المساءلة عن جرائم الحرب الكثيرة والجرائم العديدة ضد الإنسانية - ووضع حد للإفلات من العقاب. ونحن نطالب بالإفراج عن كل المعتقلين بشكل تعسفي، ولا سيما النساء والأطفال والمسنون.

ونرحب بالدعم الهائل الذي قدمته أكبر الجهات المانحة إلى سوريا. وقد أتاحت التبرعات المقدمة من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التوسع في برامج حاسمة الأهمية لمساندة المجتمعات المضيفة واللاجئين في التصدي لتأثير مرض كوفيد-19، فضلا عن تخفيف معاناة الشعب السوري داخل البلد.

وتظل إستونيا والاتحاد الأوروبي ملتزمين بإيجاد حل سياسي دائم وذي مصداقية للنزاع في سوريا. ونشجع كل الأطراف الفاعلة الدولية على دعم الشعب السوري في بلوغ هذه الأهداف، المبينة في قرار مجلس الأمن 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دي ريفيير

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر غير بيدرسن ومارك لوكوك على إحاطتهما.

إن الانتخابات الرئاسية التي تشهدها سوريا اليوم تُجرى في بلد مزقتها حرب دامت لعقد من الزمان. حيث تتواصل الأعمال القتالية بصفة يومية، وملاً الاضطراب المزمّن الفراغ الذي خَلّفه الافتقار إلى إصلاحات سياسية. ودوامه العنف لا يمكن إلا أن تُوَجَّح ما يشعر به ملايين السوريين من يأس يحاول تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) أن يوظفه لصالحه.

لقد أبدت فرنسا مرارا استعدادها لدعم إجراء انتخابات حرة ونزيهة في سوريا، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254 (2015) وتحت إشراف الأمم المتحدة، يمكن أن يشارك فيها كل السوريين، بمن فيهم الموجودون في المهجر. والانتخابات التي تُجرى اليوم لا تقي بمعايير الانتخابات ذات المصادقية. ولذا نعتبرها لاغية وباطلة. وهي لن تساعد النظام السوري على استعادة أي مشروعية سياسية. ولن تساعد على إنهاء الأزمة في سوريا.

ويجب أن يتوقف استخدام المعونة الإنسانية كوسيلة من وسائل الضغط.

ويدرك أعضاء مجلس الأمن أن 92 في المائة من الأموال التي تم التعهد بتخصيصها للمعونة الإنسانية في عام 2021، في مؤتمر بروكسل الخامس، تأتي من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وكندا، واليابان، والنرويج.

إن آلية إيصال المعونات الإنسانية عبر الحدود لم تكن من أي وقت هامة بهذا القدر، وذلك للشمال الغربي والشمال الشرقي على حد سواء. ومن الضروري تجديد الآلية لمدة 12 شهراً، كما يطلب الأمين العام.

ففي الشمال الغربي، ارتفع عدد من يحتاجون إلى المساعدة إلى 3,4 ملايين نسمة، بزيادة قدرها 20 في المائة منذ العام الماضي. ولا بديل عن آلية إيصال المعونات عبر الحدود، التي توفر كل شهر حمولة نحو 1 000 شاحنة من المعونات.

وفي الشمال الشرقي، يحتاج 1,8 مليون نسمة إلى مساعدات إنسانية، بزيادة قدرها 38 في المائة عن عام 2020. والقوافل العابرة لخطوط النزاع، التي تخضع لمدى استجابة الحكومة السورية، لم تتمكن مطلقاً من أن تعوض إغلاق معبر اليعربية. وما دام النظام يواصل التحكم في توفير المعونة لمعاقبة السكان، فمن الواضح أن إيصال المعونة عبر خطوط النزاع من دمشق لا يمكن أن يكون هو الخيار العملي الوحيد.

ولذا ينبغي للمجلس أن يتعلم من التجربة ويأذن باستخدام المعابر الثلاثة: باب الهوى وباب السلام في الشمال الغربي، واليعربية في الشمال الشرقي. ونحن نتحمل مسؤولية مشتركة وواجباً أخلاقياً يتمثلان في إنقاذ الأرواح، ومواجهة تهديد المجاعة، وتيسير حملات التلقيح ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبغير آلية متينة لإيصال المعونات عبر الحدود، لن يتسنى إيصال المعونات بشكل مستقل بمنأى عن تدخل من النظام، أو تحقيق أهدافنا المشتركة.

ومهما كررنا تأكيد ذلك لن نكون مغالين: إن القانون الدولي الإنساني يجب أن يحترم من جانب الجميع: ليس فيما يتصل بإتاحة الإيصال الكامل للمعونات الإنسانية فحسب، بل فيما يتصل أيضا بحماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجالين الإنساني والطبي.

إن جذور هذه الحرب يجب أن تعالج إذا ما أريد إنهاؤها.

وقد آن الأوان لأن يُظهر النظام السوري أخيرا نية حسنة في الالتزام بالعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. فبعد أكثر من عام ونصف على إنشاء اللجنة الدستورية، ما زال العمل لم يبدأ بعد بشأن صياغة دستور معدل.

ونحن ندعو أيضا إلى إحراز تقدم سريع وملمووس في تنفيذ كل العناصر الأخرى للقرار 2254 (2015). وبغير هذا، ستظل معاناة الشعب السوري تتزايد.

ويتطلب هذا وقف الأعمال القتالية على نطاق البلد بأسره وفقا مستداما وخاضعا للتحقق، تحت إشراف الأمم المتحدة.

وهو يستلزم أيضا إحراز تقدم من أجل التحضير لانتخابات حرة وشفافة وفقا لأحكام القرار 2254 (2015).

وهو يقتضي، أخيرا، إحراز تقدم بشأن مسألة المعتقلين الذين يحتجزهم النظام والأشخاص المفقودين، وهو هدف يتطلع كل السوريين تطعا صادقا إلى تحقيقه.

ونحن نحث المبعوث الخاص على إحراز تقدم بشأن كل هذه الجوانب، جنبا إلى جنب مع عمله المتصل باللجنة الدستورية.

وستواصل فرنسا، من جانبها، حملتها التي لا تتي ضد الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في سوريا.

وبغير تسوية سياسية، ستظل فرنسا وشركاؤها متمسكين بموقفهم من إعادة الإعمار، والتطبيع، والجزاءات. ولن ينخدع أحد باستخدام الجزاءات كأداة لمراة مسؤولية النظام. إن الجزاءات الأوروبية محددة الهدف: إنها تستهدف الأفراد والكيانات الذين يشاركون في القمع ويجنون المكاسب من تداعيات النزاع. وهي تشمل تدابير قوية تضمن إيصال المعونة الإنسانية والطبية.

إن من مصلحتنا جميعا أن ننحي خلافاتنا جانبا وأن نعمل معا على التوصل إلى تسوية سياسية، لأنها السبيل الوحيد لإنهاء هذه المأساة.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرومورتي

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر للمبعوث الخاص بيدرسن، ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتهما.

كما تلوح الأمور في الوقت الحاضر، لم يحدث أي تقدم على المسار السياسي منذ المناقشة السابقة التي أجريتها من أربعة أسابيع مضت. إن اللجنة الدستورية منوط به مهمة شاقة تتمثل في إعداد وصياغة إصلاح دستوري، يطرح للموافقة الشعبية، ويكون من شأنه أن يسهم في التسوية السياسية في سوريا وتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 (2015). لقد مضى 20 شهرا على إنشاء تلك اللجنة. ونأمل أن ينجح المبعوث الخاص في تحقيق تقاهم بين المجموعات الثلاث بشأن خطة العمل والمنهجية، بما يمهّد الطريق لعقد الاجتماع السادس.

ونأخذ علما بإجراء الانتخابات الرئاسية في سوريا، وهو واجب دستوري على الدولة إزاء شعبها، ويدخل في نطاق قراراتها السيادية. ونأخذ علما أيضا بأن الانتخابات المقرر إجراؤها اليوم تختلف عن العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة ويقودها السوريون.

إن الحالة الأمنية في سوريا تعد هادئة نسبيا، وخطوط المواجهة ثابتة الآن لأكثر من عام. غير أن تصاعدا متكررا لأعمال العنف ما زال يحدث، بما يشير إلى وجود توترات عسكرية بين القوات في أجزاء مختلفة من البلد. وما برحت المبادئ الأساسية للقانون الدولي، مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سلامة الأراضي، والاستقلال، تنتهك بصورة متكررة في سوريا بسبب استمرار وجود الجيوش الأجنبية على الأرض.

وفي هذا السياق، نحتاج، كي يمضي المسار الذي تقوده الأمم المتحدة قدما، إلى تعاون كل الأطراف الرئيسية المعنية بالنزاع. وتعد الدبلوماسية الدولية البناء ضرورية الآن لرأب الانقسامات بالتركيز على خطوات إيجابية تدريجية ومحسوبة. ويتعين على الأطراف الرئيسية المعنية بالنزاع السوري أن تستعرض المواقف التي تشبث بها منذ وقت طويل. ويتعين عليها أن تعمل بطريقة تعاونية، وتعزز دور المبعوث الخاص، فتعطي بذلك دفعة جماعية للمسار السياسي الذي تقوده الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن ذلك يمكن تحقيقه إن اتفقت كل الأطراف على العمل معا.

ومما يثير قلقا عميقا أن يكون تدخل أطراف خارجية قد شجع على نمو الإرهاب في سوريا وفي المنطقة. ويسلط أحدث تقرير للأمين العام الضوء على التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأحدث تقرير لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يشير أيضا إلى الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية من جانب تنظيم الدولة الإسلامية ضد السكان المدنيين بين عام 2014 وعام 2016. وهذا أمر يبعث على القلق البالغ، ومما يبعث على القلق بالمثل التقارير التي تشير إلى وجود مرتزقة من سوريا في أفريقيا. ويتعين معالجة ذلك بأعلى درجة من الجدية. ومن الحتمي أن تحترم كل الأطراف التزاماتها الدولية بمكافحة الإرهاب والمنظمات الإرهابية في سوريا، وهي منظمات حددها مجلس الأمن بالاسم.

وتؤمن الهند إيماناً راسخاً بأنه لن يتسنى تحقيق أمن واستقرار طويلي الأجل في هذه المنطقة إلا بالحفاظ على سيادة سوريا وسلامة أراضيها. ونظراً أيضاً لمقتنعين بأنه لا يوجد حل سياسي للنزاع السوري، ونؤكد مجدداً التزامنا بالنهوض بعملية سياسية يقودها ويملك زمامها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254 (2015).

والإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام لوكوك قد أبرزت مرة أخرى إلى حد تظل الحالة الإنسانية قاسية. فالاحتياجات الإنسانية ما زالت واسعة النطاق وشديدة الوطأة وبالغة التعقيد. وقد عانى الشعب السوري من عنف وإرهاب لا يتوقفان. ولا تزال التجزئة الإقليمية تمزق سوريا. وكان التأثير الواقع على المرأة السورية أشد وطأة من نواح شتى. ولم تؤد الجائحة، والأثر السلبي الذي خلفته الجزاءات على المرافق الصحية والعمليات الإنسانية إلا إلى تفاقم الحالة. وهناك حاجة ماسة إلى زيادة المساعدات الإنسانية لكل السوريين في كل أنحاء البلد بلا تمييز أو تسييس أو شروط مسبقة.

وما نحتاجه الآن هو مشاركة نشطة تتسق مع استقلال سوريا وسلامة أراضيها، وتتصدى كذلك لإلحاح المسائل الإنسانية من أجل تخفيف معاناة الشعب السوري. وهناك أيضاً حاجة ماسة إلى خطوات ملموسة تتغلب على العقبات التي تعترض أداء عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود وعبر خطوط النزاع سواء بسواء.

وكما ذكرنا من قبل، قدمت الهند مساعدات إنسانية ودعمًا لتنمية الموارد البشرية من خلال تخصيص خطوط ائتمان للمشاريع الإنمائية، وتوريد الأدوية والأغذية، وتنظيم حلقات إيضاحية لتركيب الأطراف الاصطناعية، وتنفيذ برامج تدريبية لبناء القدرات. وتكرر الهند تأكيد التزامها الثابت بمواصلة دعمها للشعب السوري.

المرفق السابع

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، غيرالدين بايرن ناسون

أشكر السيد بيدرسن على الإحاطة التي وافانا بها اليوم وعلى تقريره الذي أشار فيه إلى حدوث تطورات محدودة فيما يتعلق باللجنة الدستورية.

من غير المقبول أن تواصل السلطات السورية التعلل بأسباب شتى لتجنب المشاركة المجدية في عمل اللجنة الدستورية.

وأيرلندا تحث السلطات السورية على إنهاء تعنتها الذي يظل يعوق فرص تحقيق تقدم حقيقي في اللجنة الدستورية. فنتائج عمل اللجنة لا تزال بعيدة جدا عن تلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري.

ولن يتسنى إحراز تقدم ملموس في الحل السياسي والمصالحة الوطنية المشار إليهما في قرار مجلس الأمن 2254 (2015) بغير دستور جديد يحدد مسارا سلميا يشمل جميع السوريين: نساء ورجالا وشبابا. ومما يثير الأسى أن الانتخابات التي تجرى اليوم لن تقرنا من هذا الهدف.

وبالرغم من أن وقف إطلاق النار يظل ساريا في الشمال الغربي، فمن المفجع وغير المقبول أن تشير التقديرات إلى أن 500 مدني قد لقوا حتفهم، منذ بداية هذا العام، من جراء النزاع في سوريا، وكان كثير منهم أطفال. وفقدان مزيد من الأرواح في نزاع استتال بالفعل لأكثر من 10 سنوات أمر مشين.

وأيرلندا تدين بقوة الأطراف التي تواصل في سوريا تجاهل القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتواصل السلطات السورية على وجه الخصوص، من خلال جهازها الأمني الفعلي، القبض على مواطنيها واعتقالهم بصورة تعسفية في تجاهل سافر للإجراءات القانونية الواجبة.

ونحن نفكر في عشرات الآلاف من المواطنين السوريين الذين خضعوا للاعتقال التعسفي، وكذلك فيمن يندرجون في عداد المفقودين. إنه لعمل فظ أن تُترك أسرهم معلقة، عاجزة عن التحقق من مصير أحبائهم. ومما يجافي الضمير أن تُظهر السلطات السورية هذا التجاهل القاسي تجاه بني وطنها.

إن الجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد بيدرسن من أجل تحقيق تقدم بشأن المعتقلين والمختطفين والمفقودين تحظى بدعمنا الكامل.

ونحن نعرف أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بلا عدالة، وتظل أيرلندا مقتنعة اقتناعا راسخا بضرورة المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتشيد أيرلندا بالعمل الذي تؤديه الآلية الدولية المحايدة المستقلة، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.

وتقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة شهد على الجرائم المروعة، التي تشمل قصف المستشفيات، والمدارس، وغيرها من مرافق البنية التحتية المدنية.

وأيرلندا تدين بقوة هذه الأعمال، وكذلك الهجمات على المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وأخيراً، لقد آن الأوان لأن ينهض المجلس بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين، ويدعو السلطات السورية إلى أن تشارك، أخيراً، بطريقة جدية في اللجنة الدستورية، والعملية السياسية الأوسع نطاقاً، على النحو المبين في القرار 2254 (2015).

ويجب على المجلس أن يطالب السلطات السورية بأن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وتُنتهي سياساتها الوحشية كي يتسنى لشعب سوريا أن يعيش حياته بحرية وبلا خوف. فشعب سوريا الذي طالت معاناته لا يستحق أقل من ذلك.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتين كيماي

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية في سوريا.

إن كينيا ترحب بالنظر في الحالتين السياسية والإنسانية في سوريا معا، وتكرر تأكيد أن أكثر ما تهتم به كينيا هو سلامة الشعب السوري ورفاهه وسلامه.

وخلال الانتخابات السورية، نأمل أن يحدث تحول إيجابي نحو حل سياسي تفاوضي: حل يولي الأولوية لحاجات ومصالح الشعب السوري في سلام مستدام.

وتشيد كينيا باجتماع المجلس الاستشاري للمرأة السورية خلال الشهر الماضي. فهذه خطوة هامة في تعزيز دور المرأة في العملية السياسية التي تشكل مستقبل البلد.

ونحن نشجع استئناف دورات اللجنة الدستورية استنادا إلى خطة عمل واقتراحات لهما وجهة واضحة. وسيبرهن استمرار انعقادها على الالتزام بالسلام والاستقرار السياسي اللذين تمس الحاجة إليهما.

ويساورنا القلق إزاء استمرار العنف بمستويات مرتفعة تنعكس في إطلاق النيران بشكل متقطع عبر خطوط النزاع، والقصف المتبادل، والضربات الجوية في الشمال الغربي، والشمال الشرقي، والجنوب الغربي، وكذلك في الصحراء الوسطى.

ونشعر بالقلق إزاء استمرار قدرة تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات الإرهابية الأخرى على شن هجمات بأجهزة متفجرة مرتجلة الصنع، وعلى تنفيذ عمليات اختطاف.

ويساورنا قلق أشد إزاء خطر استتالة أمد العنف العام، وهو خطر يتزايد يوما بعد يوم. ولا يسع كينيا أن تقبل احتمال أن يعيش أطفال سوريا حتى يبلغوا أشدهم في بيئة حرب وإرهاب.

ونكمن صعوبة الحالة في أن كل الأطراف الشرعية عليها أن تكافح الجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن، وأن تسعى في الوقت نفسه إلى حل سياسي يحقق وقفا حقيقيا لإطلاق النار ووقفا للقتال.

وفي الوقت الذي تعتمد فيه نفس الأطراف الفاعلة إلى تنفيذ هاتين الركيزتين المتلازمتين، يجب تشجيعها على إعطاء الأولوية لحماية المدنيين ومرافق البنية التحتية المدنية، وتمكينها من ذلك.

والاضطلاع بهذه الأعمال جنبا إلى جنب يشكل تحديا هائلا بالنسبة لأطراف فاعلة عديدة تحركها مصالح إقليمية وعالمية متعددة.

وتعد تدابير بناء الثقة حاسمة لتحقيق النجاح، بوصفها مسارا يفضي إلى عملية سياسية يقودها ويملك زمامها السوريون. وهذه التدابير يمكن أن تبدأ على المستوى المحلي، لكن يجب أن تصاحبها تدابير إقليمية وعالمية مناظرة.

وأعضاء مجلس الأمن المشاركون في العملية منوط بهم دور هام يتمثل في البرهنة على بناء الثقة هذا. وكينيا، بوصفها عضوا منتخبا، مستعدة للقيام بأي مبادرات يمكن أن تحقق مزيدا من الوحدة للمجلس فيما يخص سوريا.

وعندما ننقل إلى الحالة الإنسانية، نتبين أن الأمن الغذائي أخذ في التدهور. وتُظهر البيانات حدوث زيادة قدرها 72 في المائة من سنة لأخرى في معدلي الاستهلاك الضعيف والاستهلاك الحدي للغذاء. ونحن نحث المجتمع الدولي على أن يلتزم التزاما كاملا بتلبية النداء الداعي إلى تقديم معونة إنسانية. ونحن، إذ نقول ذلك، ندرك تماما أن الناس لديهم القدرة على مساعدة أنفسهم عندما يُسح لهم المجال، ويُقر لهم السلام، كي يقوموا بذلك.

ولذا فإننا ننثي بقوة عن فرض أي جزاءات انفرادية تقوض سبل كسب العيش وتغوق توفير المنافع العامة الحيوية. وفي الوقت نفسه، لا بد من مساءلة من ينفذون أعمالا على الأرض تدمر المرافق المدنية التي يعتمد عليها الشعب السوري.

ونقطتي الأخيرة تتعلق بوصول المساعدات الإنسانية. ففي ظل وجود أكثر من 3,4 ملايين نسمة يحتاجون إلى معونات إنسانية في شمال غرب سوريا وحده، تعد آلية إيصال المعونات عبر الحدود حاسمة الأهمية لتوفير المساعدات الإنسانية، بما في ذلك إيصال اللقاحات ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ومن المهم ألا يجري الإخلال بهذه العملية التي تتخذ الأرواح، وأن تظل تُستكمل بعمليات إيصال المعونة عبر خطوط النزاع. ومن هذا المنطلق، نشجع الحكومة السورية على أن تستمر في العمل عن كثب مع الأمم المتحدة لضمان زيادة عمليات إيصال المعونة عبر خطوط النزاع، وخاصة في شمال غرب سوريا.

ويجب أن تقترن المعونة الإنسانية بالسعي على نطاق واسع في المخيمات إلى إثراء المقاتلين عن نشاطهم وتخليصهم هم وأسره من التطرف. وقد دعت كينيا من قبل مجلس الأمن إلى إبقاء المسألة قيد نظره، وهي تكرر نداءها هذا اليوم. فهذه المخيمات ستغلق في النهاية ذات يوم، ويجب أن يخرج قاطنوها منها مواطنين منتجين ومسالمين، بصرف النظر عن أصولهم القومية.

وختاما، تشير كينيا إلى أن من المسائل المتعددة التي تناولناها بالتعليق اليوم الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متعددة في وقت واحد تقريبا. هذا يكون أمرا صعبا في الأوقات المواتية؛ وهو في سوريا أصعب كثيرا، بالنظر إلى عدد الأطراف الفاعلة على كل من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي التي تتوخى مصالح متضاربة. ويجد أهل سوريا أنفسهم محاصرين وسط كل ذلك.

والآن، أكثر من أي وقت مضى، يجب أن تنهض الأمم المتحدة وهيئاتها العملية والتنفيذية، بما فيها مجلس الأمن، بدور الوسطاء النزيبين الذين يسعون إلى تحقيق خلاص دائم للشعب. ونحن نحث مرة أخرى على بناء الثقة في المجلس، وعلى تقديم مزيد من الدعم لجهود الأمين العام السياسية والإنسانية.

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان-رامون دي لافوينتية

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتهما التفصيليتين.

وأوجه تحياتي إلى ممثلي سوريا، وتركيا، وإيران، وأبعث بأحر التحيات لزميلنا وصديقنا جوناثان ألين من المملكة المتحدة، الذي كانت بياناته في المجلس مصدرا للإلهام دوما.

إن وفد بلدي يكرر تأكيد أن الحوار السياسي الشامل هو السبيل الوحيد للخروج من النزاع المستمر في سوريا منذ 10 سنوات. والقرار 2254 (2015) يرسى الأساس لتحقيق هذا الهدف. ولذا فإننا نعرب عن قلقنا إزاء الجمود الذي أصاب عمل اللجنة الدستورية، لعدم تمكن الوفود من الاتفاق على أساليب العمل، بالرغم من المقترحات التي طرحها المبعوث الخاص. وبالتالي فإننا ندعو الوفد المعين من قبل الحكومة إلى المشاركة في هذه العملية بطريقة بناءة.

إن العمليات الانتخابية المنتظمة والشفافة هي، كما أكدنا الشهر الماضي، حجر الزاوية في بناء أي دولة ديمقراطية. ونكرر تأكيد أن الانتخابات يجب أن تُجرى بعد صدور الدستور السوري الجديد ووفقاً لأرفع المعايير الدولية، كما يقضي بذلك القرار 2254 (2015).

وفيما يتعلق بحالة المشردين واللجئين، لاحظنا أن بعض البلدان قد اختارت ألا تجدد الحماية المؤقتة للاجئين السوريين، بالرغم من غياب الظروف المناسبة لعودتهم التي ينبغي أن تكون طوعية، وأمنة، ومنظمة، ومتوافقة مع للقانون الدولي للاجئين ولحقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه، فإن حالة المعتقلين بشكل تعسفي والمفقودين يجب أن تعالج على سبيل الأولوية. ويجب إجراء تحقيقات كاملة عن أماكن وجودهم، باتباع نهج إنساني يُراعي أسرهم ويتيح لها إمكانية أن تضع حداً لحيرتها.

ونحن نرحب ببدء حملة التلقيح ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ونأمل أن يستمر وصول اللقاحات وأن يتسنى للسكان الحصول عليها في الوقت المناسب. واستمرار عملية التلقيح في شمال غرب سوريا يعتمد إلى حد كبير على تجديد آلية المساعدات الإنسانية.

وبالإضافة إلى التلقيح من الضروري، بالنظر إلى خطورة حالة السكان، تجديد آلية إيصال المساعدات عبر الحدود. فهذه العمليات ضرورية حتى لو تم التوصل إلى اتفاقات بشأن إيصال المساعدة الإنسانية عبر خطوط النزاع، لأن أكثر من 80 في المائة من السكان في شمال غرب سوريا يحتاجون إلى هذه المساعدات لمجرد البقاء على قيد الحياة.

ومن الجدير بالذكر أن العمليات في باب الهوى يتم تتبعها عن كثب من خلال آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة. وهذا يساعد في الحفاظ على الشفافية والمساءلة، عند وجود دليل على تحويل مسار المعونة الإنسانية.

ونحن نساند طلب الأمين العام تجديد آلية إيصال المساعدات عبر الحدود لمدة 12 شهرا آخر، لأن الأمر يستلزم توسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية لا تقييدها.

ونكرر تأكيد قلقنا إزاء معاناة الأطفال من الحرمان بسبب النزاع وعواقبه على طفولتهم وعلى النمو الذي يستحقونه. ومن غير المقبول أن تستمر الانتهاكات الخطيرة لحقوقهم، التي أحصى أحدث تقرير عن الأطفال والنزاع المسلح نحو 5 000 انتهاك منها. ولذا فإن من الضروري أن يوضع، في أقرب وقت ممكن، حد لمعاناة السكان السوريين.

بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، نياندو آوغي

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما بشأن الأزمة السورية. وأرحب أيضا بمشاركة ممثلي سوريا، وإيران، وتركيا في هذا الاجتماع.

إن النيجر تشيد بالجهود اليومية للمنظمات الإنسانية التي تواصل، بلا توقف، مساعدة من يحتاجون إلى المعونة من سكان سوريا. وتثير انشغالنا الحالة الإنسانية المقلقة بشكل متزايد التي يقاسي منها السوريون منذ سنوات بلا أفق يبني بمخرج حقيقي، والتي تُحَمِّلهم صنوفا من المعاناة ناجمة عن حرب يبدو أن أطرافها أكثر اهتماما بخططهم عنهم بالبحث عن حل توفيق، في حين أن هذا الحل هو السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة.

والصورة القاتمة التي رسمها المتكلمون اليوم توضح هذه الحقيقة بجلاء. فقد ارتفع عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى نسب مقلقة لم يسبق تسجيلها في سوريا منذ بداية النزاع. وتظل المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة، بالنسبة لملايين من الناس، بمن يضمنهم من نساء وأطفال، هي الملاذ الوحيد الذي يلجأون إليه لمحاولة سد أبسط احتياجاتهم من الغذاء والمياه والصرف الصحي.

ولذا ندعو إلى اتباع إجراءات مبسطة في معبر باب الهوى وعبر خطوط المواجهة، من أجل الإسراع بإيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك اللوازم والمعدات الطبية التي تمس حاجة النظام الصحي السوري إليها في تصديه لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وفي هذا السياق الذي ينطوي على احتياجات إنسانية هائلة في كل أرجاء سوريا، يدعو وفد بلدي مرة أخرى المانحين إلى إظهار سخاء أكبر، وإلى تحسين التنسيق بين الأطراف المعنية من أجل إيصال المعونات والمساعدات الإنسانية بلا عوائق وبحياد إلى كل من يحتاجون إليها في سوريا، وفقا لمبادئ النزاهة والاستقلال والحياد.

وتظل الآلية الحالية، إلى أن يثبت العكس، شبكة الأمان الوحيدة لهؤلاء السكان المستضعفين. وهي تستحق أن نحافظ عليها، بل وأن نقويها. ويأمل وفد بلدي أن يستعيد مجلس الأمن مرة أخرى وحدته أثناء عملية استعراض ولاية الآلية في الأيام المقبلة.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، نأسف لعدم إحراز تقدم في عمل اللجنة الدستورية. ويجب على اللجنة، التي لم يعد هناك شك في أهميتها، أن تُفسح المجال للنقاش السياسي بين مختلف مكونات المجتمع السوري، وأن تمهد الطريق لعملية سياسية شاملة للجميع يقودها السوريون أنفسهم.

ونحث كل الأطراف على الدخول في حوار مفتوح وصریح، بهدف تحقيق التعاون والتراضي الحيويين لأي عملية سلام مستدامة. وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف إلى البناء على الزخم الذي أعطته الاجتماعات السابقة، والعمل معا بحسن نية. ونتطلع إلى زيارة نائب المبعوث الخاص إلى دمشق، راجين أن تساعد على إقامة تواصل أفضل مع الحكومة.

وكما أكدنا في مناسبات كثيرة، فإن عمل اللجنة الدستورية والجهود المبذولة لوقف الأعمال القتالية يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب مع معالجة الجوانب الأخرى للأزمة، مثل إنهاء التدخل الخارجي، بما في ذلك دعم الجماعات المسلحة، ونهب الموارد السورية.

وما زال القلق يساور وفد بلدي إزاء تجدد العنف، بما في ذلك في الشمال الغربي، ويدعو الأطراف إلى وقف الأعمال القتالية على الفور، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق تقدم ملموس نحو حل الأزمة في سوريا.

لكن وفد بلدي يود أيضاً أن يؤكد أن الدعوة إلى وقف إطلاق النار وإلى ضرورة بذل جهد جماعي في مواجهة جائحة كوفيد-19 لا ينبغي أن تصرفنا عن مكافحة الإرهاب، خاصة وأن الأدلة قد أظهرت أن الجماعات الإرهابية، التي تتجاهل دعوة الأمين العام لوقف إطلاق النار، تحاول الاستفادة من الحالة الراهنة لتحسين مواقعها.

كما نأخذ علماً بأن الانتخابات الرئاسية تُجرى في سوريا اليوم تحديداً.

وختاماً، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري للسيد بيدرسن وفريق معاونيه على جهودهم الدؤوبة لإرساء الأساس للحوار مع جميع أصحاب المصلحة في العملية، بما في ذلك المجلس الاستشاري للمرأة ومنظمات المجتمع المدني في سوريا والمنطقة.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا جول، بالنيابة عن أيرلندا والنرويج

إني أدلي بهذا البيان باسم إيرلندا والنرويج، البلدين اللذين تشاركا في إعداد الملف المتعلق بالحالة الإنسانية في سوريا. ونود أن نشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية لوكوك على الإحاطة التي وافانا بها اليوم.

إن الحالة الإنسانية في سوريا تعد اليوم، كما سمعنا وكما أفاد الأمين العام ووكيل الأمين العام وعدد من الشركاء على الأرض، أسوأ عما كانت عليه منذ 10 شهور، وقت اتخاذ مجلس الأمن القرار 2533 (2020).

إن آلية إيصال المساعدات الإنسانية، التي تم تجديدها بموجب القرار 2533 (2020)، سينقضي أجلها بعد ما يزيد قليلا على ستة أسابيع. وسيكون المجلس عند ذاك أمام اختيار: فيمكننا أن نرقى إلى مستوى مبادئنا وندعم الأشخاص الأشد ضعفا في سوريا، أو يمكننا أن نفشل ونتحمل ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية خطيرة. إن على مجلس الأمن أن يعمل. وعلينا أن نعمل على ضمان استمرار إيصال المساعدات الإنسانية إلى سوريا كلها بجميع الطرائق الضرورية.

وعلينا أن نعمل على ضمان أن يكون إيصال المساعدات آمنة وسريعا وبلا عوائق.

في شمال غرب سوريا، زاد عدد من يحتاجون إلى المساعدات بأكثر من 20 في المائة في الفترة التي انقضت حتى الآن من عام 2021. وفي العام الماضي ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بأكثر من 200 في المائة. وجاء فصل الشتاء حاملا في ركابه درجات حرارة منخفضة إلى حد التجمد، وفيضانات، وصعوبات إضافية لمن يعيشون في المخيمات والأحياء العشوائية، وهؤلاء يصل عددهم إلى 1,6 مليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال. ويظل إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود هو الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تعمل على النطاق المطلوب للوصول إلى المحتاجين في هذه المنطقة، الذين يصل عددهم إلى 3,4 ملايين شخص، وهذه حقيقة لن تتغير على الأرجح خلال فترة الاثني عشر شهرا المقبلة.

وسيعني عدم الاتفاق على تجديد آلية إيصال المعونات الإنسانية أن الأمم المتحدة وشركاءها سيتوقفان، في الشمال الغربي، عن توفير مساعدات غذائية لصالح 1,4 مليون نسمة، ومواد تعليمية لعشرات الآلاف من الأطفال، ومواد طبية أساسية دعمت في عام 2020 عشرة ملايين علاج - وتشمل الآن لقاحات ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) - وهذه ليست إلا بعضا من مجالات المساعدة الأكثر أهمية.

وقد أجرت أيرلندا والنرويج، بحكم تشاركهما في إعداد الملف المتعلق بالحالة الإنسانية، مشاورات مع جميع أعضاء المجلس، وستواصلان القيام بذلك خلال الأسابيع المقبلة. وسنسعى، اهتداء بهدفنا الصريح المتمثل في اتباع نهج إنساني مبدئي قائم على تلبية الاحتياجات، إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تجديد استجابة واسعة النطاق تقوم بها الأمم المتحدة عبر الحدود لإنقاذ الأرواح. واسمحوا لي أيضا أن أؤكد أهمية آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة، التي تكفل التحقق من الطابع الإنساني لجميع الشحنات التي تعبر الحدود في باب الهوى. وعملية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود هي واحدة من عمليات المعونة الأكثر خضوعا للتدقيق والرصد في العالم.

وعدم تجديد الإذن بعبور الحدود سيعني فقدان الشفافية والمساءلة اللتين توفرهما الأمم المتحدة بشأن تشغيل مستودعات المعونة الإنسانية عند الحدود، وعند نقاط التوزيع، وبعد التوزيع على المنتفعين.

وفيما يتعلق بالدعم المقدم عبر خطوط النزاع إلى الشمال الغربي، التي أثّرت مرارا في الاجتماعات الأخيرة، فإننا نؤيد تماما، كما قلنا من قبل، تعزيز جميع طرائق إيصال المساعدة الإنسانية في سوريا. ولكن بالرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، فإن الأطراف لم تتمكن بعد من التوصل إلى اتفاق بشأن بعثة تتولى إيصال المساعدات إلى الأتارب عبر خطوط المواجهة النشطة. ونحن نحث كل الأطراف على أن تسهل بلا إبطاء تنظيم بعثة لإيصال المساعدات عبر خطوط النزاع إلى الشمال الغربي. لكن يجب علينا أيضا أن نعترف بأن الوصول بها إلى الحجم اللازم سيستغرق وقتا، حتى في أحسن الظروف.

وفي عام 2020، أرسلت الأمم المتحدة ما متوسطه 1 000 شاحنة محملة بالمعونات شهريا، عبر الحدود من تركيا إلى إدلب، وقد وصلت هذه المعونات إلى 2,4 مليون نسمة شهريا على مدار العام. أما القوافل العابرة لخطوط النزاع فلا تستطيع، حتى لو وُزعت بانتظام، أن تحاكي حجم هذه العملية ونطاقها. انظروا إلى الشمال الشرقي: فبعد إغلاق معبر اليعربية منذ نحو 16 شهرا، تدهورت الحالة كما أخبر الأمين العام الجمعية العامة في 30 آذار/مارس 2021. وبالرغم من التحسن البطيء في إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع، ما زالت الأمم المتحدة تصادف صعوبات ضخمة، وتواجه باحتياجات كبيرة لم يتسن تلبيةها ولا تبرح تتزايد.

وبالرغم من أن هذا المجلس يسعى إلى تسوية سياسية تفاوضية تتفق مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، ومن أننا ندرك التزامه القوي بسيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها، فلا يوجد عذر لعدم مساعدة ملايين المحتاجين في سوريا. وإن أخفقنا، سينكبد الشعب السوري تكلفة رهيبية، ولن يكسب أحد. وكما قال الأمين العام: "تظل الاستجابة الواسعة النطاق عبر الحدود لمدة إضافية قدرها 12 شهرا ضرورية لإنقاذ الأرواح".

فلننصت إلى الأمين العام وإلى وكالات الأمم المتحدة وإلى الشركاء التنفيذيين، ولننصت، وهذا هو الأهم، إلى الشعب السوري. ولما كان هذا الاجتماع يجمع بين بندي جدول الأعمال المتعلقين بالحالة الإنسانية وبالحالة السياسية، فسأتكلم الآن بصفتي الوطنية بشأن الحالة السياسية.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا جول

سأبدأ بشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. ونأمل أن يرسي الاقتراح التوفيقى الذي طرحه المبعوث الخاص الأساس لمواصلة العملية الدستورية، ويفضى إلى دستور معدل لسوريا، في إطار عملية سلام شاملة للجميع يقودها ويملك زمامها السوريون.

ونحن نواصل دعم نداء السيد بيدرسن الداعي إلى تحقيق نتائج ملموسة في الجولة المقبلة. ونحث الأطراف على الإسهام في العملية بنية حسنة تحقيقاً لمصلحة الشعب السوري، الذي يحتاج إلى الاستقرار والسلام. فالحل السياسي في سوريا قد طال انتظاره.

واللجنة الدستورية هي مجرد أحد عناصر المعضلة. ويتضمن قرار مجلس الأمن 2254 (2015) أيضاً عناصر أخرى لها أهميتها الحاسمة للتسوية السياسية. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء المفقودين الذين يجل عددهم عن الحصر في سوريا، وإزاء المتعطلين بشكل تعسفي. وهناك حاجة ماسة إلى تحقيق تقدم بشأن هذا الملف والإفراج عن معتقلوا بشكل تعسفي. فهذا أمر هام لكثير من الناس في سوريا. وهناك حاجة إلى تدابير لبناء الثقة تبت دينامية جديدة في العملية.

وأود أن أنوه مرة أخرى بالحاجة إلى توسيع نطاق المشاركة الدولية. فلما كان النزاع يظل مُدَوِّلاً بدرجة عالية، لا يكفي أن تتفاوض الأطراف السورية بمفردها. وينبغي أن نسهم جميعاً، ولا سيما المنخرطون في النزاع على الأرض بسوريا، في زيادة تنسيق المشاركة الدولية وتعزيز فعاليتها، كما يطالب بذلك المبعوث الخاص. وينبغي استكشاف النهج التدريجي الذي اقترحه المبعوث الخاص من أجل إحراز تقدم في العملية التي أصابها الجمود. ويتعين علينا بناء الثقة لدى كل الأطراف وتهيئة الأرض لإصلاحات سياسية وحل سياسي.

واسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أهمية أن تكون العملية شاملة للجميع وأن تشارك فيها المرأة، لأن هذين العنصرين جوهريان لتحقيق سلام مستدام. والمجلس الاستشاري للمرأة السورية يؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد.

ويؤسفنا أسفاً عميقاً أن الانتخابات التي تشهدها سوريا اليوم لا تُجرى وفقاً للقرار 2254 (2015). فالانتخابات كان ينبغي أن تُجرى استناداً إلى دستور معدل متفق عليه بين الأطراف السورية، وأن تكون حرة وعادلة لكل السوريين. وليس هذا هو واقع الحال.

إن الأطفال هم من أكثر الذين عانوا خلال النزاع. ويظل القلق يساور النرويج إزاء الانتهاكات التي أشار إليها تقرير الأمين العام، الذي صدر في الشهر الماضي، بشأن الأطفال في النزاع المسلح. وختاماً، أود أن أكرر تأكيد أن هذا التقرير ينبغي أن يكون تذكراً لنا جميعاً بمسؤوليتنا المشتركة عن بذل قصارى جهدنا لإنهاء النزاع في سوريا.

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

[الأصل: بالروسية]

نتوجه بالشكر إلى غير بيدرسن ومارك لوكوك على إحاطتهما.

وترى روسيا أن دفع عمل اللجنة الدستورية قدما يظل مهمة ذات أولوية. ونحن نعتقد أن فريق الصياغة التابع للجنة في جنيف ينبغي أن يستأنف عمله في أقرب وقت ممكن. ونود أن نؤكد أن اللجنة ينبغي أن تسترشد، في عملها، بروح التوافق والمشاركة البناءة، بلا تدخل خارجي، وبلا آجال زمنية مفروضة من الخارج.

ونحن نوافق على ضرورة دعم الحوار بين الأطراف السورية، وخاصة بتعزيز الثقة المتبادلة بينها بشأن مسألة الإفراج عن المعتقلين. ومما يؤسف له، في ذلك السياق، أن الأمانة العامة وزملاءنا الذين ينتقدون دوماً ذلك الموضوع في بياناتهم، يتجاهلون العفو العام الذي أعلنته السلطات السورية في 2 أيار/ مايو. ويتعلق هذا العفو بالإلغاء الكامل للعقوبات أو تخفيفها لطائفة واسعة من الأشخاص، تشمل المتهربين من الخدمة العسكرية. وتلك خطوة هامة من جانب دمشق صوب إعادة بناء هيكل الدولة، وهو أمر نوه بأهميته مرارا خبراء الأمم المتحدة.

وأنا واثق من أننا سنسمع من زملائنا الغربيين، في هذا الاجتماع، تقييمات انتقادية عديدة للانتخابات الرئاسية التي تُجرى اليوم في سوريا. وما قاله شركاؤنا الأمريكيون بالفعل بنى بطريقة تناول هذه المسألة. ويفعلهم ذلك، يثبت زملائنا الغربيون لامبالاتهم بإرادة السوريين الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع. إن الطوابير الطويلة في مراكز الاقتراع التي أُقيمت بالبعثات السورية في عدد من العواصم الأجنبية شهادة على رغبتهم القوية في التصويت. ومن الواضح أن هذه الصورة لا تروق للذين صاغوا بالفعل رؤيتهم لمستقبل السوريين. بل إن جمهورية ألمانيا الاتحادية قد حظرت تماما إجراء الانتخابات على أرضها. وأود أن أؤكد أن هذه الخطوة تشكل انتهاكا لاتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية، وتستخف بحقوق وحريات السوريين الذين يعيشون في الخارج. وبالرغم من هذه العقبات، فقد جرى التصويت في 46 مركز اقتراع في الخارج. وإذا احتكنا إلى ما يرد من معلومات، فلم تحدث أي مشاكل جدية داخل سوريا نفسها. وفي هذا السياق، فإن قرار الإدارة التي نصبت نفسها ذاتيا في شمال شرق سوريا بالامتناع عن مساعدة دمشق في إجراء الانتخابات في الأراضي الخاضعة لسيطرتها يبعث على القلق.

واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى أن الانتخابات الرئاسية في سوريا تُجرى بما يتفق تماما مع الدستور الحالي للبلد وقانونه الداخلي. وهذان لا يتعارضان على أي نحو كان مع أحكام قرار مجلس الأمن 2254 (2015) والقرارات الدولية الأخرى، التي تستند إلى احترام سيادة الجمهورية العربية السورية.

ونحن نرحب بإطلاق حملة التلقيح في سوريا. ونفهم أنه تم إرسال أكثر من 17 000 جرعة إلى الشمال الشرقي، وهو عدد أكثر من كاف لتغطية الأطقم الطبية العاملة في تلك المنطقة. وننتظر إلى توفير خدمات ملائمة في أقرب فرصة ممكنة للمقيمين في مخيمات المشردين داخليا بمنطقة ما وراء الفرات. ونحن نشق بأن تدهور الحالة الأمنية في الحولة لن يعرقل جهود العاملين في المجال الإنساني، وأن أكثر الفئات ضعفا سيتم تلقيحها ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي الوقت نفسه، لا يزال القلق يساورنا إزاء

قدرة الأمم المتحدة على الاستمرار في إيصال المساعدات على الأرض، في ظل أزمة الوقود التي يعاني منها البلد. ونحن نطلب من مكتب منسق الشؤون الإنسانية أن يتابع هذه المسألة عن كثب.

والتقارير عن وجود مشاكل خطيرة في تشغيل محطات توليد الطاقة الكهرمائية المشيدة على نهر الفرات تثير القلق البالغ. فهذا أمر يهدد لا إمداد المجتمعات المحلية في حلب وإدلب والحسكة بمياه الشرب فحسب، بل يهدد أيضا تشغيل نظم الري المحلية التي تعتمد عليها المحاصيل المزروعة في أكثر من 400 000 هكتار. أما أهمية توافر الصرف الصحي في ظل الجائحة فلا تحتاج إلى بيان. ويهدد استمرار المشاكل التي تحدث بإمدادات المياه بطول نهر الفرات، في ضوء الانقطاعات المتكررة في عمل محطة ضخ المياه في علوك، بحدوث كارثة إنسانية لما يزيد على 5 ملايين نسمة.

وفي اجتماعنا السابق، تحدث السيد لوكوك لأول مرة عن المشاكل التي تواجه المنظمات الإنسانية غير الحكومية العاملة في سوريا عند محاولة إجراء تسويات مصرفية. وحسبما نفهم الأمر، فإن هذه المشاكل تظل مستمرة لأنها متعددة الجوانب بطبيعتها. وسيكون من الجيد أن نحصل بصفة منتظمة على معلومات أوفى مشفوعة بإحصاءات نوعية عن المجالات التي تتحسن وعن العقبات التي لا تزال قائمة. ونتوقع أن يتم تناول ذلك الموضوع باستفاضة في التقرير المقبل للأمين العام عن الحالة الإنسانية في سوريا.

ونود أن نغتتم هذه الفرصة لنشكر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر مورير، على الإحاطة غير الرسمية التي قدمها أمس ونرحب، من نفس المنطلق، بالتقييمات التي عرضها السيد لوكوك اليوم بشأن البنية التحتية. وفي سياق القضية السورية، ندعم بوجه خاص الرأي الذي طرحته اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفاده أنه سيكون من الأهمية القصوى إصلاح مرافق البنية التحتية الهامة في البلد. ونحن نأسف لأن بعض البلدان المانحة تواصل تجاهل هذه النداءات. ونؤيد تقييم اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي خلص إلى أن عدم حل تلك المشكلة يهدد بتوسيع نطاق الكارثة الإنسانية لا داخل سوريا ذاتها فحسب، بل أيضا في البلدان المجاورة.

ونشعر بالاستياء إزاء عدم اكترات زملاننا بمسألة إرسال قافلة إنسانية، مشتركة بين الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري، من دمشق إلى إدلب. وفي هذا السياق، نظل نواجه ضغوطا لتمديد أو حتى لتوسيع نطاق آلية إيصال المساعدات عبر الحدود. كما يصير زملاننا الغربيون على تجنب إصدار أي حكم على أعمال الإرهابيين الذين يُبقون سكان هذه المنطقة السورية رهائن لديهم، موضحين بذلك أنهم لن يتخذوا أي خطوات يمكن أن تسبب مشاكل للمقاتلين المتحصنين في إدلب. وتساوق آلية إيصال المساعدات عبر الحدود على أنها الحل الممكن الوحيد للمشاكل الإنسانية في إدلب. ونحن لا يسعنا أن نوافق على هذه الصياغة المناقفة للمسألة. وهذا أمر سيتعين علينا أن نأخذ في الاعتبار بطبيعة الحال لدى البت في تمديد الآلية.

وختاماً، نود أن نؤكد مرة أخرى التزامنا بتقديم مساعدات شاملة إلى سوريا. وقد نفذ مركز المصالحة بين الأطراف المتنازعة ورصد هجرة اللاجئين ما مجموعه 2 874 عملية إنسانية، وتم تسليم ما مجموعه أكثر من 5 000 طن من الإمدادات الإنسانية.

ومنذ 18 تموز/يوليه 2018، أصلح المركز ما مجموعه 984 مؤسسة تعليمية، و 254 مؤسسة طبية و 4 974 مبنى سكنياً، و 6 جسور برية، ونحو 2 000 كيلومتر من الطرق في سوريا؛ ومدد 1 459 كيلومترا من خطوط نقل الكهرباء؛ وتم تشغيل 266 منشأة للإمداد بالمياه وأكثر من 14 000 مؤسسة

صناعية. ويجري حاليا تنفيذ أعمال مماثلة في 345 موقعا في محافظات حلب، ودمشق، ودير الزور، واللاذقية، وحماة، وحمص، ودرعا، والسويداء، والقنيطرة، والرقية.

ونحن نحث الجميع على أن يحذوا حذونا ويساعدوا السوريين العاديين على أن يستعيدوا في أقرب وقت ممكن الحياة الكريمة في بلدهم العظيم الذي تمكن، بالرغم من الجزاءات غير المشروعة، من مقاومة الإرهاب الدولي.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كينغ

أشكر الرئيس، وأتوجه بالشكر أيضا إلى ووكيل الأمين العام لوكوك، والمبعوث الخاص بيدرسن، على إحاطتهما الغنية كالعادة بالمعلومات.

ومرة أخرى، نبدأ بقول إن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حل سياسي تفاوضي يتفق مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015). وفي هذا الصدد، تظل اللجنة الدستورية عنصرا حيويا في العملية السياسية الأوسع نطاقا. وما زلنا نأمل أن تُعقد الدورة المقبلة عما قريب وأن تحقق نتائج إيجابية. ونحن نشجع كل الأطراف على أن تظل ملتزمة بالعمل معا بروح الاحترام المتبادل والتراضي، ونشكر السيد بيدرسن على جهوده الدؤوبة في هذا الصدد.

ويجب أن تُولى الأولوية لاتخاذ تدابير لبناء الثقة، وذلك مثلا بمعالجة مسائل المفقودين والمعتقلين، تعزيزا لفرص نجاح العملية السياسية الأوسع نطاقا، وهنا أيضا نحیی أيضا السيد بيدرسن على جهوده.

ولما كانت الحالتان السياسية والإنسانية مترابطتان على نحو لا ينفصم، فإن تحسين الأزمنة الإنسانية المتدهورة يعتمد على الحل السياسي الشامل للنزاع. وهو يعتمد كذلك على الدعم الدولي العملي. ومن هذا المنطلق، نردد نداءنا الداعي إلى رفع التدابير القسرية الأحادية الجانب التي فرضت على سوريا، وأثرت تأثيرا سلبيا على الوضع الاجتماعي الاقتصادي العام للبلد.

وفيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية المتعددة الأطراف، لا يوجد حاليا بديل لآلية إيصال المساعدات عبر الحدود، ولذا نظل مؤيدين لها. ومن الضروري في الواقع توسيع نطاق طريقي إيصال المساعدات، عبر الحدود وعبر خطوط النزاع، وتطويرهما من أجل إتاحة وصول المعونة الإنسانية في الوقت المناسب وبشكل آمن ومستمر وبلا عوائق لتلبية الاحتياجات الإنسانية الواسعة. ويجب أن يتحقق ذلك بما يتفق مع المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية، وبالتنسيق مع الحكومة السورية.

ونحن نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تشير إلى انخفاض مستويات المياه في نهر الفرات. وهذه المسألة يجب أن ترصد عن كثب، لأنها تهدد أرواح ملايين السوريين الذين يعتمدون على إمداداته في الحصول على مياه الشرب وري المحاصيل وتوليد الكهرباء، وتهدد كذلك سبل كسب عيشهم.

وما زالت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تشكل تحديا كبيرا لسوريا. ولذا يسرنا أن نلاحظ أن عمليات التلقيح ضد مرض كوفيد-19 قد بدأت في أيار/مايو، ونثني على البلدان التي قدمت لقاحات إضافية للبلد. فمكافحة مرض كوفيد-19 يتطلب تعاونا دوليا وتضامنا عالميا.

وبالرغم من إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في آذار/مارس 2020، ما زالت الحالة الأمنية في سوريا شديدة الاضطراب، مما يعرض المدنيين ومرافق البنية التحتية المدنية لتهديد مستمر. ونحن نؤيد نداء المبعوث الخاص الداعي إلى الوقف الفوري لإطلاق النار على نطاق البلد بأسره ضمانا لحماية المدنيين وتجنبنا لإلحاق مزيد من الدمار بالبنية التحتية للبلد.

وتعد العمليات الرامية إلى القضاء على آفة الإرهاب ضرورية لحماية سيادة سوريا ووحدتها وسلامة أراضيها. وهي ضرورية كذلك للحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين. ولكننا نكرر تأكيد أن هذه الأنشطة

يجب أن تنفذ مع التقيد على نحو صارم بمبادئ القانون الدولي. وندين بقوة كل الأعمال المرتكبة في انتهاك للقانون الدولي، وهي أعمال يجب أن يحاسب مرتكبوها.

وفيما يتعلق بالسيادة، نكرر التشديد على أن احترام هذا المبدأ الثابت يفرض انسحاب جميع القوات الأجنبية غير المأذون لها الموجودة على أراضي سوريا.

إن عشر سنوات من الحرب قد دمرت سوريا. فقد حطمت منازل، ومدارس، ومرافق طبية، وغيرها من منشآت البنية التحتية الأساسية، مما سبب واحدة من أكبر أزمات اللجوء والنزوح في العالم، وحرم الملايين من حقوق الإنسان الأساسية في التعليم، ومستوى معيشة لائق، ورعاية صحية شاملة للجميع، وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية. وتترك هذه الأوضاع وقعا شديد الوطأة، والأكثر تعرضا للخطر هم الأطفال والنساء. وقد آن الأوان لتغيير هذا الأمر.

وتظل سانت فنسنت وجزر غرينادين ملتزمة بمساعدة الشعب السوري ودعم عملية سياسية يملك زمامها ويقودها السوريون، لأنها السبيل الوحيد الذي يفضي إلى تحقيق سلام واستقرار دائمين.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

[الأصل: بالعربية]

إنّ الحاجة باتت ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى إعطاء دفع جديد للعمل الجماعي من المجتمع الدولي ومجلس الأمن، وتنسيق الجهود الدبلوماسية وإيجاد الحلول التوافقية البناءة من أجل إحلال السلم والأمن في سوريا بما يتيح أيضا استعادة الأمن والاستقرار في عموم المنطقة. فالمنطقة تشهد، مثلما لمسنا مرار وتكرارا وعلى مدى عقود، امتدادا للنزاع والاحتلال والتقلبات في غياب آفاق فعلية ومستدامة للتسوية. وكل ذلك يعوق إرادة وتطلعات شعوبها إلى مستقبل أفضل في كنف الأمن والرخاء.

وفي هذا الإطار نؤكد مجددا تمسك تونس الثابت بأنه لا حلّ عسكريا للأزمة في سوريا. فالحل يتطلب إيجاد تسوية سياسية شاملة ودائمة بقيادة وملكية سورية وبتيسير من الأمم المتحدة، وعلى النحو المبين في القرار 2254 (2015)، وبمشاركة فاعلة من المرأة السورية، بما يعالج الجذور العميقة للأزمة، وينهي التدخلات الخارجية وتواجد الجماعات الإرهابية، ويحفظ وحدة سوريا ومناعتها، ويستجيب للتطلعات المشروعة للشعب السوري الشقيق في الأمن والكرامة والنماء.

وفي هذا الإطار، نتطلع تونس إلى تجاوز الجمود القائم في مسار التسوية من خلال استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية وهيئتها المصغرة في جنيف بوتيرة منتظمة ومستمرة، وعقد جولتها السادسة في المدى المنظور من أجل تحقيق التقدم المنشود في العملية الدستورية. كما نعرب في هذا السياق عن دعمنا للمساعي الحميدة للمبعوث الخاص إلى سوريا، السيد بيدرسون، الرامية إلى دفع المسار السياسي الموسع وفقا لمرجعيات القرار 2254 (2015)، وذلك من خلال بلورة المصلحة الدولية المشتركة بما ينسجم مع المصلحة العليا لسوريا والسوريين، ووفق نهج يعالج القضايا استنادا إلى بناء الثقة والتعاون بين الأطراف السورية وفيما بين الأطراف الدولية.

ويساورنا بالغ القلق بشأن التزايد الملحوظ لمنسوب العنف المسلح والتوتر في الفترة الأخيرة في مختلف أرجاء سوريا، بالتوازي مع تكثيف تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لنشاطه الإرهابي، بما يعمق مختلف مظاهر الأزمة ويقام حالة المعاناة الإنسانية لدى السوريين.

إن الحاجة أكيدة إلى أن تسمو الضرورات الإنسانية فوق الاعتبارات السياسية، كي تنتهي معاناة السوريين وينعموا بالأمان والعيش الكريم ويتسنى لطالبي المساعدة منهم الحصول على احتياجاتهم الأساسية من المأوى والغذاء والدواء والرعاية الطبية والخدمات الأساسية الضرورية الأخرى.

كما لا يفوتنا مجددا أن نؤكد على ضرورة العمل الجماعي والمنسق من الأسرة الدولية وفقا للقانون الدولي لإنهاء تواجد وتنامي نفوذ التنظيمات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن التي اتخذت ملاذاً آمنا في بعض أرجاء سوريا، والتي تستغل حالة الفراغ الأمني والسياسي، وتقتضي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، واستمرار النزاع المسلح. فذلك العمل ضروري لإرساء حل سياسي طويل الأمد للأزمة السورية ولإستتباب الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها.

وختاماً، تتطلع تونس إلى حل توافقي يسهم في تجديد العمل بآلية المساعدات الإنسانية عبر الحدود ويعبر عن وحدة صف المجلس، ورؤيته المشتركة لإيجاد الحلول اللازمة، ومصداقيته وسلطته في صون السلم والأمن الدوليين، بما من شأنه أن ينعكس بشكل إيجابي على العملية السياسية السورية ويسهم في دفع مسار التسوية المنشودة للأزمة.

المرفق السادس عشر

بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان آلين

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن، ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتهما.

أيها الزملاء، إن لدينا قرارا لمجلس الامن ينبغي أن يحكم كل جهودنا، وذلك هو القرار 2254 (2015) الذي اتخذ بالإجماع. وتنفيذ هذا القرار تنفيذا كاملا هو الحل المستدام الوحيد للنزاع في سوريا. والقرار واضح بشأن تسلسل الخطوات اللازمة للتوصل إلى تسوية سياسية.

فالسوريون عليهم أن يعقدوا اجتماعات، تيسرها الأمم المتحدة، من أجل صياغة دستور جديد. ثم يجب بعد ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة، بوصفها طرفا موضوعيا ونزيها ومحايذا ومستقلا، لضمان أن تستوفي الانتخابات أعلى المعايير الدولية للشفافية والمساءلة.

والتمثيلية التي تجرى اليوم ليست جزءا من هذه العملية، ولا تقترب من استيفاء تلك الشروط. وهذه المناورة ابتدعت فيما يبدو للحفاظ على ديكتاتورية الأسد، ولكن من الصعب أن نرى كيف تساعد على ذلك. والبلدان التي تتبع نهجا مماثلا إزاء شعوبها - أي تحرمها من فرصة اختيار قادتها، وتكرحها في أن تشارك بصورة حرة في السياسة أو حتى في أن تعبر عن رأيها - هي وحدها التي ستعتبر أن هذه هي "انتخابات". وإذا احتكنا إلى الصداقات التي يقيمها النظام السوري في الأمم المتحدة، لوجدنا أن تلك البلدان تندرج بالفعل ضمن هذه الزمرة.

أما بالنسبة لبقية أعضاء الأمم المتحدة، فإن هذه الانتخابات تعد مزحة سخيفة، يجترحها رجل اقترف جرائم أسوأ منها بكثير يجب أن يحاسب عليها، فقد سَم بالغاز، وعذب، وجوع شعبا ما زال لا يقبله قائدا شرعيا.

فما الذي ينبغي للنظام أن يفعله، بعد أن تتفشع تلهية اليوم؟ ينبغي له أن يشارك بطريقة نشطة في العملية المبينة في القرار 2254 (2015). وينبغي أن تتمثل الخطوة الأولى في المشاركة الحقيقية والبناءة في اللجنة الدستورية. وليس على النظام أن ينتظر كي يتخذ إجراءات لبناء الثقة، من قبيل الإفراج عن المعتقلين السياسيين، أو تقديم المعلومات إلى أسر المفقودين. لقد أشار زميلي الروسي إلى العفو المحدود جدا الذي صدر في 2 أيار/مايو؛ وذلك العفو لا يشمل عشرات الآلاف من معارضي الأسد والمعتقلين السياسيين المحتجزين منذ سنوات بلا محاكمة. إن هناك شوطا أكبر يتعين قطعه.

وسأنتقل الآن إلى الحالة الإنسانية. عندما أذن المجلس للأمم المتحدة بإيصال المعونة عبر الحدود في عام 2014، كان هناك أكثر من 10 ملايين نسمة يحتاجون إلى المساعدة. ومنذ ذلك الحين، أتاحت الآلية لأكثر من 46 000 شاحنة بأن تنقل المساعدات عبر الحدود لملايين السوريين الذين يواجهون أسوأ عواقب هذا النزاع المروع. وكفلت هذه الآلية تنفيذ استجابة مبدئية، وقائمة على الاحتياجات، وشفافة، وضمنت أن تذهب المعونة إلى أشد الفئات تأثرا، أينما كانت تعيش.

وبعد مرور سنوات سبع، يقول بعض أعضاء المجلس إن الحالة الإنسانية قد تحسنت بقدر ما. غير أن سوريا يوجد بها الآن، كنتيجة مباشرة لفقدان المعابر الحدودية في العام الماضي، 13 مليون شخص

بحاجة إلى المساعدات: بزيادة قدرها 2 مليون نسمة في مجرد عام واحد، وقدرها 3 ملايين نسمة بالقياس إلى الوقت الذي أُذُن فيه للأمم المتحدة لأول مرة بإيصال المعونة عبر الحدود.

لقد حُذِرنا جميعاً من أن هذه الزيادة آتية: فقد نبه الأمين العام، في تقريره الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2019، إلى أن الأمم المتحدة ليس أمامها، في غياب إمكانية إيصال المساعدات عبر الحدود، وسيلة بديلة للوصول إلى الناس. وكان تأثير ذلك واضحاً.

فإغلاق معبر اليعربية في عام 2020 يعني أن 1,8 مليون شخص يحتاجون الآن إلى المساعدة في الشمال الشرقي، بزيادة قدرها 38 في المائة في عام واحد. لقد تحقق قدر من التقدم فيما يخص إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع ولكنه ما زال بعيداً عن سد النقص في المساعدات. وواجه العاملون في مجال المعونة في الشمال الشرقي نقصاً حاداً في معدات الوقاية الشخصية واختبارات مرض كوفيد-19، وهو نقص كان يمكن علاجه بسرعة من قبل منظمة الصحة العالمية من خلال استجابة تنفذ عبر الحدود.

وفقدان باب السلام جعل الاستجابة في الشمال الغربي أكثر خطورة وأقل كفاءة وأبعد عن المسارات المباشرة. فالمعونات والإمدادات يجب أن تنتقل الآن عبر خطوط مراقبة، ونقاط تفتيش متعددة، ومناطق لا يزال النزاع ناشباً فيها. والإمدادات التي كان وصولها يستغرق 6 ساعات من قبل أصبح يستغرق الآن ما يصل إلى 25 يوماً.

إن 2,4 مليون شخص يعتمدون على المعونة المقدمة من خلال معبر باب الهوى، وهو المعبر الوحيد الذي ما زال يؤذن باستخدامه. وتشمل تلك المعونة مساعدة غذائية لصالح 1,4 مليون شخص شهرياً، ومساعدة تغذوية لعشرات الآلاف من الأمهات والأطفال، ومواد تعليمية، ومواد طبية هامة. ومن شأن إغلاق هذا المعبر أن يؤدي، كما أوضحنا في الشهر الماضي، إلى وقف عملية التلقيح ضد مرض كوفيد-19، وهو ما يتعارض بشكل مباشر مع القرار 2565 (2021)، الذي لم يتخذ بالإجماع فحسب، بل واشترك في تقديمه أعضاء المجلس جميعاً.

والمملكة المتحدة ترحب بتواصل الجهود للتفاوض بشأن إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع في الشمال الغربي - ويتعين استكشاف جميع الطرائق، عبر الحدود وعبر خطوط النزاع سواء بسواء. ولكن كما أوضح الأمين العام في الجمعية العامة في آذار/مارس، لا يمكن لقوافل إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع أن تضاهي عملية إيصالها عبر الحدود، من حيث الحجم والنطاق المطلوبين. ونظراً لعدم وصول أي بعثة من دمشق إلى الشمال الغربي عبر خطوط النزاع، فإن المساعدة عبر خطوط النزاع لا تعد بديلاً قابلاً للتطبيق بعد. ومن المجازفة القول بغير ذلك.

وعملاً على تلبية الاحتياجات الإنسانية المتصاعدة في سوريا، تدعو المملكة المتحدة المجلس، بالتالي، إلى أن يُجدد استخدام معبر باب الهوى، ويأذن باستخدام معبري باب السلام واليعربية لمدة 12 شهراً.

لقد قال زميلي الروسي إن المانحين ينبغي لهم أن يخصصوا مزيداً من الموارد. ولكن من الذين سيدفعون المبالغ الضخمة المطلوبة؟ من يدعمون الأسد؟ إن روسيا لن تفعل ذلك. فالمعونة الإنسانية ليست أولوية بالنسبة لروسيا - فوقاً لدائرة التتبع المالي التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لم تساهم روسيا، منذ عام 2018، في نداء الأمم المتحدة الإنساني لسوريا إلا بمبلغ 36 مليون دولار. ويمثل ذلك 0,42 في المائة من إجمالي التبرعات عن تلك الفترة. فقارنوا ذلك بالمبالغ الضخمة التي تنفق على العمليات

العسكرية في سوريا. وحتى لو أرادت روسيا، فإنها لن تستطيع على الأرجح تحمل ذلك. وتفضل الصين المعونة الثنائية المشروطة بإنشاء مرافق البنية التحتية وأخذ القروض. ولا أعرف ما إذا كانت سوريا تعد مقصدا استثماريا جذابا للصين.

منذ عام 2018، ساهم أربعة مانحين – هم الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة – بأكثر من 5,5 بلايين دولار، أو 65 في المائة من التبرعات المقدمة استجابة لنداء الأمم المتحدة. وهم يوفرّون الغذاء، والمياه النظيفة، والمأوى، والرعاية الطبية، والتعليم للسوريين أينما كانوا: في المناطق الخاضعة لسيطرة الأسد، وفي مناطق المعارضة، وفي البلدان المجاورة. وكانوا جميعا واضحين في أنهم لا يسعهم التحرك لتمويل إعادة الإعمار في غياب حل سياسي مستدام؛ لأن احتمالات أن يؤدي النزاع إلى تدمير الاستثمارات هي ببساطة احتمالات عالية للغاية.

بيان نائب الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما.

كان من المفترض أن يكون اليوم - من الناحية النظرية - يوماً سعيداً للسوريين. فلو كانت الانتخابات الدائرة حرة ونزيهة، لكننا نحتفل الآن بممارسة الديمقراطية. ولكن من المحزن ألا تكون. فالانتخابات التي تُجرى اليوم في سوريا إهانة للديمقراطية وللشعب السوري. إن الانتخابات ينبغي أن تُجرى، كما أعلن مجلس الأمن بالإجماع في قراره 2254 (2015)، عملاً بدستور جديد وتحت إشراف الأمم المتحدة في بيئة آمنة ومحيدة. ولا شيء من هذا يحدث اليوم. وعليه، أصدر وزير الخارجية بلينكن أمس، بالاشتراك مع وزراء خارجية ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة، بياناً مشتركاً شجبوا فيه هذه الانتخابات غير الشرعية.

إن شعب سوريا ليس بحاجة إلى انتخابات صورية. إنه يحتاج إلى الغذاء، والدعم الإنساني - والأهم من ذلك كله - يحتاج إلى السلام. وحكومة الولايات المتحدة تعرب مجدداً عن دعمها الكامل للمبعوث الخاص المنوط به التفاوض على إيجاد حل سلمي للصراع في سوريا. وهو حل يبدأ بالالتزام بوقف إطلاق النار على نطاق البلد بأسره. ونحن ندعو، مرة أخرى، نظام الأسد وروسيا إلى التقيد بخطوط وقف إطلاق النار الحالية. ويواصل نظام الأسد، فضلاً عن إجراءاته الانتخابية زائفة، ارتكاب الفظائع وإخضاع السوريين، رجالاً ونساءً وأطفالاً، للاعتقال التعسفي والتعذيب والقتل الجماعي. والولايات المتحدة لن تُطع العلاقات مع النظام أو تدعمه بأي مزايا أخرى - إلى أن يُظهر استعداداً لتحقيق الإصلاحات السياسية التي دعا إليها القرار 2254 (2015)، ويحرز تقدماً في هذا الصدد. وذلك القرار يظل هو المسار الذي أُنقذ واستقر عليه للتوصل إلى حل سياسي للصراع في سوريا.

وفيما يتعلق بالظروف الإنسانية المفجعة التي شرحها وكيل الأمين العام لوكوك توا بعبارات قاسية، من الواضح أن الاحتياجات الهائلة قد تزايدت، حسب تقديرتنا، بأكثر من 20 في المائة خلال العام الماضي. واستجابة لذلك، تؤيد الولايات المتحدة إيصال المعونة إلى السوريين في جميع أنحاء البلد بجميع الوسائل، بما فيها عبر خطوط النزاع. لكن الحقيقة هي أن عمليات إيصال المعونة عبر خطوط النزاع، حتى لو نفذت بطريقة سليمة ولم تصادف عوائق، ليس بمقدورها تلبية احتياجات الشعب السوري بشكل كامل. فلا يوجد ببساطة أي بديل يمكن أن يضاهاه، من حيث الحجم والنطاق، آلية الأمم المتحدة لإيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود. ولكن واضحاً أيضاً فليس بمقدور نقطة عبور واحدة، كما سمعنا، أن تليها بمفردها الاحتياجات الهائلة للشعب السوري. ويتعين علينا أن نأذن مجدداً باستخدام باب الهوى لمدة 12 شهراً. ويتعين علينا أن نعيد تشغيل معبر باب السلام في الشمال الغربي ومعبر اليعربية في الشمال الشرقي لمدة عام آخر أيضاً. إن لم نفعَل ذلك، سيموت الناس. تلك هي الحقيقة البديهية.

في شباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2565 (2021) بشأن موضوع مكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي من أثارها على نحو مستدام. ويدعو القرار إلى إتاحة وصول موظفي المساعدة الإنسانية والموظفين الطبيين على نحو كامل وآمن ودون عوائق من أجل تيسير عمليات التلقيح ضد كوفيد-19، ضمن تدابير أخرى حيوية للسلامة. ليس هناك ما يدعو لأن تكون سوريا استثناء

من ذلك. ويشكل تجديد آلية إيصال المساعدات عبر الحدود وتوسيع نطاقها الطريقة الوحيدة التي يمكن للمجلس من خلالها أن يضمن توفير اللقاحات المنقذة للحياة لجميع المواطنين السوريين.

ليس في مقدورنا أن نعرف مدى تعشي مرض كوفيد-19 في سوريا، لكننا نعرف أن هناك نقصا هائلا في لوازم اختبار مرض كوفيد-19 في شمال شرق سوريا. ولا تزال منظمة الصحة العالمية تكافح من أجل الحصول على هذه اللوازم عبر خطوط النزاع. وقبل فقدان معبر اليعربية، كان بمقدور منظمة الصحة العالمية أن تجلبها عبر الحدود. وإذا فقدت الأمم المتحدة إمكانية إيصال المساعدات من خلال المعبر الحدودي الوحيد المتبقي، فستتحول أزمة كوفيد-19 في سوريا من أزمة رهيبة إلى أزمة كارثية.

إن الولايات المتحدة تقف إلى جانب الشعب السوري، ولذا ندعو نظام الأسد إلى التقيد بوقف إطلاق النار، وتنفيذ تدابير بناء الثقة، والمشاركة في العملية السياسية مشاركة كاملة. وندعو مجلس الأمن لأن يأذن مجددا للأمم المتحدة بإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود، ولأن يوسع نطاق هذه المساعدة. وتعد آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدة عبر الحدود في سوريا واحدة من أكثر الآليات الموجودة صرامة وخضوعا للمساءلة.

إن المجلس لديه القدرة: القدرة على إنقاذ الأرواح ووقف انتشار كوفيد-19. ونحن نستطيع أن نحقق للشعب السوري أقصى وأصدق آماله في مستقبل صحي. إن علينا أن نعمل معا. فنحن لا يسعنا أن ندير ظهورنا.

بيان الممثل الدائم لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة، دانغ دن كيو

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص بيدرسن وإلى وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتهما. وأرحب بمشاركة ممثلي سوريا وتركيا وإيران في اجتماع اليوم.

فيما يتعلق بالمسار السياسي، تود فييت نام أن تكرر التشديد على الدور المركزي الذي تؤديه التسوية السياسية الشاملة والدائمة في إنهاء المعاناة التي يقاسمها الشعب السوري منذ عقد من الزمان. ونحن نتقرب أن تُناقش المسائل الجوهرية داخل اللجنة الدستورية، وأن يُحرز أيضاً تقدم في إزالة المعوقات أمام العملية السياسية الأوسع نطاقاً.

وكيما يتحقق ذلك، نود أن نشدد على الأهمية الحيوية لبناء الثقة بين الأطراف المعنية. ونحن ندعم تماماً مهمة التقريب بين المواقف التي يقوم بها المبعوث الخاص وفريق معاونيه، وخاصة فيما يتعلق بتهيئة ظروف مواتية لمواصلة محادثات اللجنة الدستورية.

وفي الوقت نفسه، يتسم دور المُيسر الذي يضطلع به المجتمع الدولي بأهمية بالغة. وتدعو الحاجة أكثر من أي وقت مضى لأن يبذل المتحاورون الدوليون المعنيون جهوداً دبلوماسية متجددة من أجل تعزيز العملية السياسية الحالية.

ومن المهم بنفس القدر الحفاظ على هدوء الحالة الأمنية على الأرض من أجل التركيز على إيجاد حل سلمي للنزاع. ولذا يدعو وفد بلدي جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه زيادة تدهور الحالة. ونحن ندعم الجهود الرامية إلى مكافحة الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن بهذه الصفة. وينبغي بذل هذه الجهود وتتسقيها بما يكفل أن يُحترم على خير وجه القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالجانب الإنساني، يتقاسم وفد بلدي الشواغل الخطيرة إزاء الأزمة الإنسانية المحتممة في سوريا، والتي تقاومت بشدة من جراء التراجع الاقتصادي وتدايعات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في العام الماضي. ويعد الحصول على الغذاء الآن كفاحاً يومياً بالنسبة إلى 12,4 مليون نسمة، فلا يزال النقص حاداً في الوقود والسلع الأساسية. ولا تزال المسائل المتعلقة بمحطة مياه علوك ومختلف مخيمات المشردين داخلها دون حل. كما نشعر بالقلق إزاء حالة انعدام الأمن المائي المرتبطة بالانخفاض الهائل الذي حدث مؤخراً في مستويات المياه بنهر الفرات، والذي قد يتسبب في آثار اقتصادية وإنسانية خطيرة في الشمال الشرقي.

وفي هذا الصدد، نواصل التشديد على أهمية الحفاظ على إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وغير معوق ومستمر من أجل تحسين الاستجابة في جميع أنحاء البلاد. وندعو جميع الأطراف على الأرض إلى تهيئة أفضل الظروف لعمليات الإغاثة الإنسانية. ويجب أن تُعالج في الوقت المناسب جميع المسائل المنطوية على آثار إنسانية.

وبالنظر إلى تعقد الحالة فيما يخص مرض كوفيد-19، ينبغي التركيز بوجه خاص على توزيع اللقاحات في جميع أنحاء البلد. ويؤيد وفد بلدي أيضا نداء الأمين العام الداعي إلى إلغاء الجزاءات التي تعوق الاستجابة الإنسانية للجائحة.

ونشيد بالجهود الهائلة التي تبذلها الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإنساني ومجال الرعاية الصحية على الأرض، وكذلك بالمساهمات القيمة المقدمة من المانحين الدوليين. ويظل استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساعدات إلى الشعب السوري أمرا حاسم الأهمية.

وما زال التأخر الذي استطل أمده في البحث عن تسوية سياسية دائمة يعرض حياة ملايين السوريين، ولا سيما الأطفال، للخطر.

وفبيت نام تؤمن إيمانا قويا بواجبنا الأساسي في أن نتحد في دعم الشعب السوري من أجل التوصل إلى تسوية سياسية يقودها ويملك زمامها السوريون أنفسهم، وتتماشى مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015) وتمتثل للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة امتثالا تاما.

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت رافانشي

أود أن أبدأ بتكرار التأكيد على التزامنا بدعم استعادة وحدة سوريا وسلامة أراضيها.

وقد نقل وزير خارجيتنا في زيارته الأخيرة إلى دمشق هذه الرسالة إلى رئيس الجمهورية العربية السورية وإلى وزير خارجيتها. كما كرر التأكيد على دعم إيران للانتخابات الرئاسية السورية، وأعرب عن أمله في أن تكفل بالنجاح.

إننا ما زلنا نأمل، من منطلق التزامنا بالحل السلمي للأزمة السورية، أن تؤدي عما قريب المشاورات الجارية إلى عقد الاجتماع السادس للجنة الدستورية. وتحقيقاً لهذه الغاية، نشجع رئيسي اللجنة على التعاون بطريقة بناءة مع السيد بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا.

كما يجب بذل جهود موازية لضمان وحدة سوريا وسلامتها الإقليمية وسيادتها عن طريق إنهاء احتلال أراضيها، بما فيها الجولان السوري المحتل؛ وانسحاب جميع القوات الأجنبية غير المدعوة من ذلك البلد؛ والتوقف عن دعم أي نزعات انفصالية أو مبادرات غير شرعية للحكم الذاتي؛ والحيلولة دون انتهاك السيادة السورية، وخاصة عن طريق الأعمال العدوانية التي يقوم بها النظام الإسرائيلي والتي تدينها إيران بقوة.

والأهم من ذلك أنه يجب وضع حد فوري للحماية التي تُوفّر للجماعات الإرهابية في أجزاء معينة من سوريا. ويجب أن تتوقف محاولات تصوير بعض الجماعات الإرهابية على أنها معتدلة، أو تصنيف هذه الجماعات إلى جيدة وسيئة. وعلاوة على عدم توفير الحماية لها، يجب ألا يسمح لها أيضاً بأن تحتمي بالمدنيين.

إن تخفيف معاناة الشعب السوري أمر ضروري، وهو يتطلب تعاوناً بناءً من جانب المجتمع الدولي بأسره. ويجب على المجلس أن يمضي إلى ما هو أبعد من النقاش القديم بشأن ما يسمى "إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع وعبر الحدود"، وينزع الطابع السياسي عن الموضوعات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، ويركز على التدابير التي يمكن أن تخفف بطريقة فعلية وسريعة من معاناة المحتاجين، وتضمن التوزيع العادل للمساعدات على الأشخاص في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة أو خارجها، والأهم من ذلك، تشجع وتضمن عودة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن. ومن الواضح أنه يجب، لدى القيام بذلك، احترام سيادة سوريا وضمانها بصورة كاملة.

وفي هذا السياق، ندعو مرة أخرى إلى رفع الجزاءات الانفرادية عن سوريا. فهي غير مسؤولة وغير أخلاقية وغير بناءة. إن هذه التدابير غير القانونية وغير العادلة لا تؤدي إلا إلى إطالة معاناة الناس، وتأخير عودة اللاجئين والمشردين، وتعويق جهود إعادة الإعمار، والتأثير بطريقة سلبية على الحل السياسي.

إننا ندين تحويل الأغذية والأدوية إلى أسلحة عن طريق الجزاءات، وكما قال وزير خارجيتنا في زيارته الأخيرة إلى دمشق، فإننا سندعم الجهود التي تبذلها الحكومة السورية لمقاومة هذا الإرهاب الاقتصادي.

ولسوف نواصل جهودنا الرامية إلى مساعدة سوريا شعباً وحكومة في التغلب على ما تواجهه من تحديات هائلة.

بيان الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، بسام صباغ

[الأصل: بالعربية]

أتوجه بالشكر والتقدير للرئاسة الصينية على الإدارة الحكيمة لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، الذي شهد تطورات خطيرة للغاية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الشعب الفلسطيني. لقد كشفت هذه الاعتداءات مجدداً عن ازدواجية المعايير والنفاق السياسي الذي تمارسه الدول الغربية الدائمة العضوية في هذا المجلس في حديثها عن الأوضاع الإنسانية، والقانون الدولي وفرعه الإنساني، وصكوك حقوق الإنسان.

إننا في سوريا نشهد بشكل يومي انعكاسات السياسات العدوانية للولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الحليفة لها، وذلك منذ أن بدأت تلك الدول بتأجيج الأزمة في بلادي وإطالة أمدها. إن هذه الدول تجاهلت بدايةً تنامي تهديد التنظيمات الإرهابية وغطت على جرائمها، ثم عمدت إلى فرض تدابير قسرية انفرادية كأداة إرهاب اقتصادي، وخلقت الذرائع لجرائم ما يسمى بـ "التحالف الدولي" التشريعي من خلال تفسير مشوّه لميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، بقيت هذه الدول صامتة عن الاحتلال الأمريكي لشمال شرق سوريا ومنطقة التنف، وعن الاحتلال التركي لأجزاء في الشمال والشمال الغربي من البلد، ناهيك عن مواصلة إسرائيل احتلالها للأراضي السورية واعتداءاتها على سيادتها، وضمنت هذه الدول فوق ذلك إفلات إسرائيل من المساءلة.

إن هذه السياسات العدوانية لتلك الدول الغربية وهذا الصمت المخزي إزاءها شجع نظام أردوغان على مواصلة ارتكاب جرائمه بحق الشعب السوري، ومنها استخدامه للمياه كسلاح حربٍ ضد المدنيين. إذ لم يكتفِ النظام التركي بقطع مياه الشرب من محطة علوك 23 مرة، وحرمان أهل مدينة الحسكة وجوارها منها، بل عمد إلى الإضرار بالمخزون المائي في سوريا عبر حجب جريان مياه نهري دجلة والفرات عند الحدود السورية - التركية. وأدى هذا إلى تراجع كبير في معدل المياه المتدفقة في نهر الفرات من 500م³ في الثانية إلى حوالي 249م³ في الثانية - أي أقل من نصف ما كان عليه - فانخفض منسوب النهر بنحو 5,5 أمتار. ويشكل هذا خرقاً واضحاً للاتفاقيات الثنائية ذات الصلة المبرمة بين البلدين، مما يمس بشكلٍ خطير بإمدادات المياه الصالحة للشرب، ومياه الري اللازمة لإنتاج المحاصيل الزراعية في محافظات حلب، والرقّة، ودير الزور وجوارها، ويحد من القدرة على توليد الطاقة الكهربائية من المحطات المقامة عليه، هذا ناهيك عن انعكاسات ذلك الكارثية أيضاً على العراق الشقيق.

وعلاوة على ذلك، يواصل نظام أردوغان بناء سدين إضافيين ليرفع عدد السدود التي بنتها تركيا منذ عام 1970 إلى 7 سدود، مما يمثل انتهاكاً جسيماً آخر للاتفاقيات الثنائية، ومنها البروتوكول السوري التركي بشأن المسائل المتصلة بالتعاون الاقتصادي لعام 1987، المودع لدى مكتب الشؤون القانونية في الأمم المتحدة، وكذلك اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، وغيرها من المعاهدات المتصلة بالأنهار الدولية.

إن هذه الممارسات التي يقوم بها النظام التركي تؤدي إلى تدهور الوضع الإنساني والمعيشي لملايين السوريين، وتزيد الأعباء التي تواجهها الحكومة السورية وشركاؤها لتحسين الوضع الإنساني في جميع المناطق التي تعتمد فيها حياة السوريين على إمدادات المياه من نهري دجلة والفرات.

إننا نطالب الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وفي مقدمتها تلك الدول التي تتشدد بالحرص على الشواغل الإنسانية، بالتحرك بشكل عاجل للضغط على حليفها التركي من أجل إبعاد المياه الدولية عن النزاعات السياسية، وإعادة ضخ المياه بمنسوبها الطبيعي وفقاً للاتفاقيات النافذة، ومنع استخدام المياه كسلاح حرب ضد المدنيين.

لا يزال بعض الزميلات والزملاء الأعضاء في مجلس الأمن يتناولون في بياناتهم مسألة تمديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود. في هذا السياق يجدد وفد بلادي التأكيد على موقفه إزاء هذه الآلية المسيئة، التي كشفت الممارسة على مدى السنوات الماضية العيوب الجسيمة التي تطغى على تشغيلها، سواء من حيث انتهاكها للسيادة السورية، أو من حيث خدمتها لمصالح الاحتلال التركي والتنظيمات الإرهابية الموالية له، وفي مقدمتها هيئة تحرير الشام/جبهة النصرة التي تسيطر مع الكيانات المرتبطة بها على إدلب. وعلاوة على هذه العيوب، هناك أوجه القصور المرتبطة بترتيبات الرقابة والتوزيع والوجهة النهائية للمساعدات.

ونحن نجدد التأكيد على أن آلية إيصال المساعدات من داخل سوريا هي الآلية الأمثل والأكثر اتساقاً مع القانون الدولي، وأن الحكومة السورية تقدم كل التسهيلات اللازمة لعمل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد نذكر بالموافقة التي منحتها الحكومة السورية للقافلة المتجهة إلى الأتارب في الشمال الغربي منذ 13 شهراً مضت، والتي ما زال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عاجزاً عن الحصول على موافقة الاحتلال التركي والتنظيمات الإرهابية العميلة له على تسييرها. وهذا ما ينطبق أيضاً على القافلة المتجهة إلى مدينة سرمدا.

وفي إطار الوفاء بالاستحقاق الدستوري المتمثل في إجراء الانتخابات الرئاسية، شهدت سفارتنا وبعثتنا الدبلوماسية في الخارج يوم 20 أيار/مايو إقبالاً غير مسبوق من السوريين المقيمين خارج سوريا للإدلاء بأصواتهم واختيار مرشحهم من بين المرشحين الثلاثة الذين استوفوا الشروط الدستورية لخوض السباق الانتخابي. واليوم شهدت مراكز الاقتراع في كافة المحافظات السورية إقبالاً جماهيرياً من ملايين السوريين على المشاركة في هذه الانتخابات.

إن الوفاء بهذا الاستحقاق الدستوري الهام يعني الحفاظ على سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، وهو المبدأ الذي أستهلت به جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالحالة في بلادي، وهو حجر الزاوية لأي جهد أو حل للأزمة في سوريا.

إن إجراء هذه الانتخابات الرئاسية في موعدها يضمن الحفاظ على مؤسسات الدولة وانتظام عملها، ويساهم في إعادة الأمن والاستقرار، وتجاوز آثار الحرب الإرهابية التي عاشتها البلاد على مدى السنوات العشر الماضية. ومشاركة العدد الأكبر من السوريين في هذا الواجب الوطني والحق الدستوري في الخارج والداخل تحمل عدة رسائل هامة. إذ يؤكد الشعب السوري من خلالها تمسكه باستقلال وطنه ووحده، ورفضه الخضوع لأي ضغط أو ابتزاز؛ ويؤكد أنه الوحيد صاحب الحق في منح الشرعية لأي استحقاق دستوري وليس حفنة من الدول طالما عملت منذ سنوات على النيل من وحدته، وقراره الحر والمستقل في دعم وطنه. ويؤكد أيضاً أن الإرهاب الاقتصادي المفروض عليه لن يمنعه من صنع مستقبله واختيار من يمثله بإرادته

الحرّة. كما يُعبّر، من خلال ذلك، عن رفضه لكل حملات التشويش الخارجية ومنع إجراء الانتخابات من قبل بعض الدول الغربية.

إن كل المؤامرات الرامية إلى استهداف الشعب السوري ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه قد سقطت أمام إرادته في الصمود والدفاع عن وطنه، وإصراره على ممارسة حقه الانتخابي على مرأى ومسمع من العالم أجمع.

لهذا ندعو بعض الدول إلى أن تسمع وترى ما عبّر عنه السوريون خلال تلك الانتخابات، وأن تحترم إرادة الشعب السوري، وأن تضع حداً لسياساتها العدوانية، وأن تكف عن نهج فرض الإملاءات ووضع الشروط، وأن تدعم جهود الدولة السورية ومؤسساتها لتجاوز الأزمة وإعادة الأمن والاستقرار إلى كافة الأراضي السورية. أليس من المعيب أن تمنع بعض الدول التي تدعي الديمقراطية السوريين من التوجه إلى سفاراتهم لأداء واجبهم الوطني تحت ذرائع باطلة وغير قانونية وبهدف خدمة مؤامراتها وتغطية فشلها في تحقيق أهدافها العدوانية في سوريا؟ أليس من المخجل أن يلجأ البعض في أوروبا إلى تهديد السوريين الذين يذهبون إلى صناديق الانتخاب بالطرّد والملاحقة، وإصدار البيانات الجوفاء ضد الانتخابات وشرعيتها؟ لقد اعتدنا على عباراتهم المكررة والفارغة؛ والشعب السوري لن ينصت لها، وسيتابع مسيرته نحو القضاء على الإرهاب ووضع حدٍ للتدخل الخارجي في شؤونه الداخلية.

وأخيراً، تواصل الحكومة السورية متابعتها لجهود المبعوث الخاص غير بيدرسون، وتجدد التزامها بعملية سياسية بملكية وقيادة سوريّتين، وانخراطها بشكل إيجابي وبناء لتيسير عقد الجولة السادسة للجنة الدستورية التي نتطلع لانعقادها قريباً. وفي هذا السياق تشدد على ضرورة الاحترام التام لمرجعيات اللجنة وقواعد إجراءاتها، وعدم التدخل في عملها أو محاولة فرض خلاصات له أو جداول زمنية لا منطقية وغير واقعية.

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون هادي سنيرلي أوغلو

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ لوكوك على إحاطتهما.

لما كنا على بعد شهر تقريبا من تجديد آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود، فمن المهم الاعتراف مرة أخرى بالدور الحيوي لهذه العمليات التي تقدم مساعدات منقذة للحياة إلى ملايين السوريين.

إن شمال غرب سوريا تجتاحه إراقة الدماء والمعاناة. ولا يزال المشردون داخليا يشكلون أكثر من نصف السكان. ولا يزال النزوح واقعا يوميا من جراء العنف، والخوف من تصاعد النزاع، وضيق سبل الحصول على المأوى والمساعدات الإنسانية.

وقيام النظام بتهجير السوريين قسرا هو تطور آخر مثير للقلق. فالنظام يحاول إرسال المدنيين القاطنين في الجنوب إلى شمال البلاد بلا تنسيق مع المعارضة الشرعية. وتهدف هذه المحاولات إلى فرض أمر واقع على الأرض.

وتظل مستويات انعدام الأمن الغذائي تنذر بالخطر. وتتجلى خطورة الحالة بقدر أكبر خلال شهر رمضان.

ومع تواصل النزاع، نشهد أيضا ارتفاعا في الأمراض المزمنة الناتجة عن طول الافتقار إلى الرعاية الصحية وعن صعوبة الظروف المعيشية. وجعلت هجمات النظام المستمرة المستشفيات عاجزة عن مواجهة التحديات الصحية الراهنة. والبرنامج الحالي للتلقيح ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لن يتيح إلا تلقيح 7,5 في المائة من السكان في الشمال الغربي بحلول العام المقبل. وتعد العمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة عبر الحدود حيوية لا لنقل لقاحات كوفيد-19 فحسب، بل أيضا لنقل المعدات الطبية الهامة.

ويتنامى الشعور باليأس والقنوط بين السكان، وأسفر ذلك عن تزايد الاحتياجات فيما يخص رعاية الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي.

وارتفع معدل الانتحار باطراد منذ النصف الثاني من عام 2020 ليصل إلى مستواه الراهن، حيث تسجل سبع محاولات انتحار كل 48 ساعة. وتحدث معظم هذه الحالات في صفوف الشباب، الذين غلبتهم التحديات التي يواجهونها على أمرهم وفقدوا أي أمل في المستقبل.

ويجب على مجلس الأمن أن يزود هؤلاء الأبرياء بما يدعمهم ويطمئنهم على المدى الطويل. وتجديد القرار المتعلق بإيصال المساعدات عبر الحدود لمدة 12 شهرا أخرى، بما في ذلك إعادة فتح معابر إضافية، سيكون خطوة مهمة في ذلك الاتجاه.

وإيضاحا لحقيقة الأمر، أود أن أطلعكم على المعلومات التالية فيما يتعلق بمستوى مياه نهر الفرات. من مظاهر التأثير السلبي لتغير المناخ على مواردنا المائية أن الأمطار التي هطلت على جميع أجزاء تركيا منذ تموز/يوليه 2020 جاءت أقل، كل شهر تقريبا، من معدلها المتوسط. وفي هذا السياق،

انخفض معدل هطول الأمطار الإجمالي بنحو 23 في المائة مقارنة بالعام الماضي. وفي نيسان/أبريل 2021، انخفض التدفق الطبيعي لنهر الفرات بنسبة 54 في المائة مقارنة بمتوسط مستويات التدفق الطبيعي لنفس الشهر. وفي أيار/مايو، انخفض التدفق بنسبة 72 في المائة.

وبالرغم من هذا الواقع الهيدرولوجي والمناخي المثير للقلق، فإن متوسط كمية المياه التي أطلقتها تركيا من نهر الفرات في النصف الأول من العام كان يزيد على 500م³ في الثانية.

وستواصل تركيا، كما فعلت في الماضي، اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية اللازمة. وفي الوقت نفسه، فإن بلدان المصب مسؤولة بالمثل عن استخدام المياه المتدفقة عبر الحدود بطريقة فعالة ومستدامة، وعن تشغيل سدود المصب بطريقة تكفل توافر المياه، حتى في فترات الجفاف.

وفيما يتعلق بالحالة في محطة مياه علوك، لا تزال إمدادات المياه محدودة، كما أكد وكيل الأمين العام لوكوك، بسبب استمرار انقطاع الكهرباء. وما زالت إمدادات الكهرباء لرأس العين وتل أبيض من سد تشرين من خلال محطتي كهرباء مبروكة والديباسية، وهما المصدر الوحيد الذي يزود المنطقة بالطاقة الكهربائية، تُقطع عمدا بصفة منتظمة من جانب حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب، المنظمة الإرهابية.

وفيما يتعلق بالمسار السياسي، نواصل دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل للنزاع السوري بما يتفق مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015). غير أن العملية السياسية لا تتقدم بطريقة مرضية.

فالنظام يواصل محاولاته لعرقلة التقدم في اللجنة الدستورية. بل إنه يشكك في قرارات سبق التوصل إليها بشأن مسائل مثل أساليب العمل، وبتراجع عنها. ونحن نعلق أهمية على استئناف اجتماعات اللجنة في أقرب وقت ممكن. ولكن ذلك يجب أن يتم مع التقيد بالنظام الداخلي للجنة. وينبغي أن تكون الجولة التالية موجهة نحو تحقيق النتائج. ونحن ندعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن من أجل بلوغ هذه الغاية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتحلى بالفطنة إزاء ما يسمى بالانتخابات الرئاسية في سوريا. إذ لا يمكننا أن نسمح لهذه الانتخابات السورية بأن تصبح ذريعة أخرى لتعتت النظام.

فما برح النظام يلجأ، منذ أكثر من عقد حتى الآن، إلى كل أنواع المناورات لتجنب التفاوض على حل سياسي حقيقي. وينبغي ألا يسمح المجلس للحرب في سوريا بأن تستمر عقداً آخر.

إن ما يسمى بالانتخابات الرئاسية مسرحية هزلية لا تقي بأي من المعايير المحددة في خريطة الطريق التي يتضمنها القرار 2254 (2015).

فهذه الانتخابات السورية لم تُنظَّم عملاً بدستور جديد. وهي لا تُجرى تحت إشراف الأمم المتحدة، في ظل احترام المبادئ الأساسية للحكم الرشيد، وأعلى المعايير الدولية للشفافية والمساءلة.

إنها بعيدة كل البعد عن أن تكون انتخابات حرة أو نزيهة. فهذه الانتخابات لا تسهم في الجهود الرامية إلى إيجاد الحل السياسي، بل وتقوض أيضاً تلك الجهود.

ونحن نؤيد النداءات الداعية إلى الإسراع بالحل السياسي بطريقة شاملة تتضمن جميع جوانب القرار 2254 (2015). ونرحب بمقترحات المبعوث الخاص في هذا الصدد. وسيكون من المفيد أن تجتمع البلدان التي يمكن أن تسهم في حل النزاع وتناقش جميع أبعاد القضية وتتبادل الآراء بشأن سبل المضي قدماً.

وكيما تسفر جهودنا المشتركة عن نتائج يعتد بها، يجب الحفاظ على الهدوء على الأرض. إن النظام يواصل انتهاك وقف إطلاق النار. ولا يمكننا أن نسمح للنظام بأن يتوسع في انتهاكاته توخياً لهدف نهائي هو فرض انهيار وقف إطلاق النار.

وعلاوة على ذلك، يواصل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب استهداف المدنيين واستهداف حدودنا. ولا يزال تل رفعت ومنبج موقعين تنطلق منهما هجمات هذه المنظمة الإرهابية الانفصالية التي تهدد أيضاً وحدة أراضي سوريا. ونحن لن نقبل محاولات إضفاء الشرعية على هذا الكيان الإرهابي أو دمجها في العملية السياسية.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد مجدداً على الأهمية الحيوية لمواصلة عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود.

ففي الوقت الذي نتكلم فيه، يتطلع إلينا نحو 5 ملايين سوري حُصروا في شمال غرب سوريا، أملين أن يهتم المجلس بالمهم ومعاناتهم. إنهم بحاجة ماسة إلى آلية إيصال المساعدات عبر الحدود.

إن المجتمع الدولي لا يسعه أن يعطل واحدة من أكثر نظم المساعدة الإنسانية تطوراً وخضوعاً للدقيق واتساقاً بالشفافية. إن العالم كله ينظر إلى مجلس الأمن. وقد آن الأوان لنبقى متحدين ونعمل معاً. لقد كرر المتكلم السابق مرة أخرى مزاعمه الوهمية المعتادة وأكاذيبه المخزية، ولا يستحق أن أرد عليه.

إن الرد على النظام الإجرامي الذي يمثله سيأتي من الشعب السوري عندما ينفذ سوريا ويعيد بناءها.